المؤتمر العلمي الدولي الأول لكلية اللغة العربية بجرجا

(جرجا عبر التاريخ وجهود علمائها في خدمة العلوم الإنسانية)

١٤ - ١٥ شوال ١٤٤٦هـ / الموافق : ١٣ - ١٤ أبريل ٢٠٢٥م

فنقلات الشيخ خالد الأزهـري النحـوية في كتابه التصريح بمضمون التوضيح

Sheikh Khaled Al-Azhari's grammatical shifts in his book The Explanation of the Content of the Explanation

✍ بقلم الدكتور

حسين مصطفى السيد تمام

مدرِّس اللغويات في كلية اللغة العربية بجرجا

جامعة الأزهر ـ جمهورية مصر العربية.

العدد الثاني

فنقلات الشيخ خالد الأزهـري النحـوية في كتابه التصريح بمضمون التوضيح

حسين مصطفى السيد تمام

قسم اللغويات في كلية اللغة العربية بجرجا ـ جامعة الأزهر ـ جمهورية مصر العربية.

البريد الإلكتروني : hysn99104@gmail.com

الملخص

هذا البحثُ دراسةٌ عن أسلوب الفنقلة، وهو بعنــوان: "فــنقلات الشــيخ خالــد الأزهري النحوية في كتابه: (التصريح بمضمون التوضيح)، ولهذا الموضوع أهميةٌ كبيرةٌ؛ إذْ إنَّه يُسلِّطُ الضوءَ على أسلوبٍ مهمٍّ، وهو أسلوب الفنقلة، حيث اســتعمله الشيخ خالد الأزهري في تناوله لبعض القضايا النحوية؛ فهو يعرض القضية النحوية في صورة شرطٍ افتراضي يُجيبُ عنه بنفسه بعد أن يشركَ القارئَ معه.

ويهدف هذا البحث إلى دراسة الفنقلات النحوية في كتاب: (التصريح بمضمون التوضيح) وتحليلها، مع التعقيب والترجيح عقب كلِّ فنقلةٍ.

وقد اعتمدت الدراسة في هذا البحث على المنهجين: الاستقرائي القائم على تتبُّع وحصر الفنقلاتِ النَّحويَّةِ التي أوردها الشيخُ خالدٌ الأزهريُّ في كتابه (التصــريح)، والوصفي القائم على وصف هذه الفنقلاتِ وتحليلها، ثُمَّ طريقة العرض لها.

وقد جاء هذا البحث في أربعة مباحثَ تسبقها مقدمةٌ وتمهيدٌ، وتعقبهــا خاتمــةٌ متلوَّةٌ بثبتٍ للمصادر والمراجع التي اعتمدت عليها الدراسةُ في هذا البحث، وفهرسٍ للمحتويات.

وكان من أهمِّ النتائج في هذه الدراسة: إبراز مكانة الشــيخ خالــد الأزهــري العلمية، فقد كان نحويًّا مُتضلِّعًا بأحكامِ العربيةِ، ولا عجبَ في ذلك؛ فقد تلمذ لجمــعٍ من علماء الأزهر، كما أنَّه لم يكن ناقلًا لخلافات النحويين فحسب، وإنَّما كانــت لــه بصمةٌ واضحةٌ ظهرت من خلال الفنقلات التي ذكرها، وكــان -أحيانًــا- يعــرض فنقلتين نحويتين في موضع فنقلةٍ واحدةٍ.

الكلمات المفتاحية: الفنقلات، النحوية، الشيخ، خالد، الأزهري، التصريح، التوضيح.

Sheikh Khaled Al-Azhari's grammatical shifts in his book The Explanation of the Content of the Explanation

Hussein Mustafa Al-Sayed Tamam

Linguistics Lecturer at the Faculty of Arabic Language in Girga, Al-Azhar University, Arab Republic of Egypt.

Email: hysn99104@gmail.com

Abstract:

This research is a study on the style of the phonograph, and it is entitled: "Sheikh Khaled Al-Azhari's grammatical transpositions in his book: (Declaring the Content of Clarification), and this topic is of great importance, as it sheds light on an important style, which is the style of the phonograph, as Sheikh Khaled Al-Azhari used it in his treatment of some grammatical issues. He presents the grammatical issue in the form of a hypothetical condition that he answers himself after involving the reader with him.

The study in this research relied on two approaches: inductive, based on tracking and counting the grammatical morphemes mentioned by Sheikh Khaled Al-Azhari in his book (The Declaration), and descriptive, based on describing and analyzing these morphemes, then presenting them.

This research came in four sections preceded by an introduction and a preface, followed by a conclusion followed by a list of the sources and references on which the study relied in this research, and an index of contents.

One of the most important results of this study was: highlighting the scholarly status of Sheikh Khaled Al-Azhari, as he was a grammarian well versed in Arabic rules, and there is no wonder about that. He was a student of a group of Al-Azhar scholars, and he was not only a transmitter of grammarians' disputes, but rather he had a clear imprint that appeared through the phonograms he mentioned, and he would - sometimes - display two grammatical phonograms in the place of one phonogram.

Keywords: Fanqlat, Sheikh, Khaled, Al-Azhari, grammar, Declaration, clarification.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمدُ للهِ المتوحِّد بصفات الجلال والكمال، المنزَّه عن الأنداد والأمثال، والصلاةُ والسلامُ على سيدنا محمدٍ، أفصحِ مَن نطقَ وقال، وعلى جميعِ الأصحابِ والآل.

وبعد،،،،،،،،،،،،،،

فإنَّ اللغةَ العربيةَ أفضلُ اللغاتِ منزلةً، وأعلاها شرفًا؛ إذْ إنَّها لغةُ القرآنِ الكريمِ الذي تكفَّلَ الله ــ تعالى ــ بحفظه إلى يوم الدين، فقال ــ وهو أصدقُ القائلين ــ: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾[1]، فكان ذلك إيذانًا بحفظ اللغة العربية؛ لأنَّها لغةُ القرآن.

ومن مظاهر ذلك أن سخَّرَ اللهُ ﷻ علماءَ أجلاَّءَ وَهَبُوا أنفسَهم لخدمةِ دينِه، وكان من هؤلاء العلماءِ الشيخُ خالد الأزهريُّ، فقد كان واحدًا من الذين أحسنوا النظرَ في كتبِ السابقين، ودليلُ ذلك كتابُه: (التصريح بمضمون التوضيح)؛ إذْ عكف فيه على كتاب: (أوضح المسالك) شارحًا، وموضِّحًا، ومتعقِّبًا، ومستدركًا، فظهر عنده أسلوبُ (الفنقلة)، حيث كان يعرضُ المسألةَ النحويَّةَ في صورة شرطٍ افتراضيٍّ يُجيبُ عنه بنفسِه بعد أن يُشركَ معه القارئَ، وهذا يُعدُّ من أقوى الأساليبِ في الردِّ والاحتجاجِ، وتثبيتِ المعلومةِ، فأردتُ أن أدرسَ هذا الأسلوبَ، فجاء عنوانُ هذا البحثِ: فنقلاتُ الشيخِ خالدٍ الأزهريِّ النَّحويَّةُ في كتابِه: (التصريح بمضمون التوضيح).

وقد دفعني إلى اختيار هذا الموضوع عدَّةُ أسبابٍ، منها:

أولاً- أنَّ الشيخَ خالدًا الأزهريَّ يُعدُّ أحدَ أبرز علماء إقليم جرجا، بل أحدَ أبرز علماء عصره؛ فأردتُ أن أكشفَ جانبًا من جوانبِ شخصيته العلمية؛ ليتبيَّنَ فضلُه، لا سيَّما أنَّه لمْ يكنْ ساردًا لخلافاتِ النحويين فحسب، وإنَّما كان له بصمةٌ ظهرت من خلال فنقلاته التي ذكرها.

---

(١) سورة الحجر الآية (٩).

ثانيـًا- أنَّ أسلوبَ الفنقلةِ يُعدُّ من أقوى الأساليبِ في الردِّ والاحتجاجِ؛ لأنَّه يأتي في صورة شرطٍ افتراضي يحتاجُ إلى جوابٍ، ممَّا يجعل له أثرًا عظيمًا في إثارةِ القارئِ، وتشويقِه إلى معرفةِ بعضِ النِّكاتِ والفوائدِ، وتثبيتِها في ذهنه.

ثالثـًا- مكانةُ كتابِ (التصريح) وقيمتُه؛ فهو من أجلِّ ما وُضِعَ على كتاب: (أوضح المسالك)؛ إذْ إنَّه تميَّزَ بدقَّة المنهج الذي اتبعه الشيخ خالد الأزهري، واشتماله على كثيرٍ من كلامِ أئمَّة النحو المتقدِّمين، فهو يُمثِّلُ جامعًا مختصرًا لما حوتْه كتب النحو.

رابعـًا- أهميةُ مثل هذه الأبحاث في الإثراء اللغوي للمكتبة العربية والدراسات اللغوية؛ إذْ إنَّ أسلوبَ الفنقلةِ له فائدةٌ في توسيع دائرة التحليل؛ ليشملَ قضايا علميَّةً متفرِّقةً.

أمَّا عن خطة البحث:

فقد جاء هذا البحث بعد مقدمته في: تمهيد، وأربعة مباحث، وخاتمة، وثبَت للمصادر والمراجع، وفهرس للمحتويات.

أمَّا المقدمة، ففيها الحديثُ عن: أهميَّةِ الموضوعِ، وأسبابِ اختياره، والخُطَّةِ المتبعةِ، ومنهجِ الدراسة، وطريقة العرض.

وأمَّا التمهيد، ففيه الحديث عن: الشيخ خالد الأزهري، وكتابه (التصريح)، والفنقلات.

وأمَّا المبحث الأول، فكان بعنوان: المرفوعات، وفيه ثلاث فنقلات.

وأمَّا المبحث الثاني، فكان بعنوان: المنصوبات، وفيه أربع فنقلات.

وأمَّا المبحث الثالث، فكان بعنوان: المجرورات، وفيه فنقلتان.

وأمَّا المبحث الرابع، فكان بعنوان: أبواب متفرِّقة، وفيه ثلاث فنقلات.

وأمَّا الخاتمة، ففيها الحديثُ عن أهمِّ النتائجِ التي توصَّلتُ إليها في هذا البحثِ.

وأمَّا عن منهج الدراسة:

فقد اقتضتْ طبيعةُ هذا البحثِ أن يعتمدَ على منهجَين:

الأول: المنهجُ الاستقرائيُّ، وكان ذلك في تتبُّعِ وحصر الفنقلاتِ النَّحويَّةِ التي أوردها الشيخُ خالدٌ الأزهريُّ في كتابه (التصريح).

الثاني: المنهجُ الوصفيُّ، وكان ذلك في وصفِ الفنقلاتِ النَّحويَّةِ وتحليلها.

وأمَّا عن طريقة العرض، فكانت على النحو التالي:

أولًا- جمعتُ الفنقلاتِ النحويةَ من كتاب (التصريح)، ثُمَّ صنَّفتُها حسبَ خطةِ البحثِ.

ثانيًا- وضعتُ عنوانًا مناسبًا لكلِّ فنقلةٍ درستُها.

ثالثًا- بدأتُ المسألة بنصِّ كلام الشيخ خالد الأزهري.

رابعًا- تحت عنوان: (الدراسة) تناولت الفنقلة بالدراسة والتحليل.

خامسًا- ختمتُ دراسةَ كلِّ فنقلةٍ بتعقيبٍ وترجيحٍ اجتهدتُ فيه؛ لبيان الرأي الراجح.

وبعد: فاللهَ أسألُ أن يجعل هذا العملَ خالصًا لوجهــه الكــريم، وأن يحظــى بالرضا والقبول، إنَّه وليُّ ذلك والقادرُ عليه، وآخــرُ دعوانــا أنِ الحمــدُ للهِ ربِّ العالمين.

الباحث

تمهيد

الشيخ خالد الأزهري وكتابه (التصريح) والفنقلات

أولًا- التعريف بالشيخ خالد الأزهري

اسمه ونسبه: هو الشيخ خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن أحمد الجرجاوي[١]، الأزهري، المصري، الشافعي، النحوي، الوقَّاد[٢].

كنيته: أبو الوليد[٣].

لقبه: زين الدين[٤].

مولده ونشأته:

وُلد الشيخ خالد بمدينة (جرجا) بصعيد مصر، سنة ثمانٍ وثلاثين وثمانمائة تقريبًا، ثم تحوّل وهو طفل مع والديه إلى القاهرة، فنشأ وعاش بها طيلة حياته[٥]، وقد اشتغل بالعلم على كبر، حيث كان عمره ستًّا وثلاثين سنةً؛ لأنَّه كان يشتغل بإيقاد مصابيح الأزهر؛ -لذا عُرف بالوقَّاد- فسقط منه يومًا فتيلة على كراس أحد الطلبة، فشتمه وعيَّره بالجهل، فترك الوقادة، وأكبَّ على طلب العلم، وبرع فيه[٦].

صفاته وأخلاقه:

عُرف الشيخ خالد بالعلم الغزير، والورع والتقوى والتواضع، حتى قيل عنه: « وبرع في العربية، وشارك في غيرها ... وهو إنسان خير »[٧].

---

(١) نسبة إلى (جِرْجَا) – بجيمين بينهما راء ساكنة- من أعمال الصعيد قرب أخميم، وهي الآن مدينة في جنوب محافظة سوهاج. ينظر: معجم البلدان٢/١١٩.

(٢) ينظر: الضوء اللامع٣/١٧١، وشذرات الذهب١٠/٣٨، ٣٩، ومعجم المؤلفين١/٦٦٨.

(٣) ينظر: معجم المطبوعات العربية١/٨١٢.

(٤) ينظر: الكواكب السائرة١/١٩٠، ومتعة الأذهان١/٣٤٤، والأعلام٢/٢٩٧.

(٥) ينظر: الضوء اللامع ٣/١٧١.

(٦) ينظر: شذرات الذهب١٠/٣٨.

(٧) الضوء اللامع٣/١٧١.

كما اشتهر بالإخلاص والوضوح في التأليف؛ لذا كثر النفع بمؤلَّفاته، قال ابن العماد: « وكثر النفع بتصانيفه؛ لإخلاصه ووضوحها »[١].

شيوخه:

تلمذ الشيخ خالد لشيوخ عصره في مختلف العلوم والفنون من علماء الأزهر الشريف، وكان من أشهرهم[٢]: داود المالكي (ت:٨٦٣هـ)، أخذ عنه الشيخ خالد العربية، ولم يفارقه حتى مات، ويعيش المغربي (ت:٨٦٤هـ)، وقد أخذ عنه الشيخ خالد علم العربية، والشُّمُنِّي (ت:٨٧٢هـ)، وقد أخذ عنه الشيخ خالد قليلًا، والكافيجي (ت:٨٧٩هـ)، وقد شهد للشيخ خالد بالفضل، وقرَّظ بعض كتبه، والحصني (ت:٨٨١هـ)، لازمه الشيخ خالد في المعاني والبيان والمنطق والأصول والصرف، والسنهوري (ت:٨٨٩هـ)، وقد أخذ عنه الشيخ خالد علم العربية.

تلاميذه:

كما تلقَّى الشيخُ خالدٌ العلمَ عن غيره من العلماء، فقد أخذ عنه جمعٌ من العلماء، فقد أقرأ الطلابَ في الأزهر؛ فنُسب إليه[٣].

ومن أشهر تلاميذه: القسطلاني (ت:٩٢٣هـ)[٤]، وابن هلال النحوي: لزم الشيخ خالدًا في العربية مدة طويلة إلى أن مات الشيخ خالد، فعاد إلى حلب، وتُوفِّي بها سنة (٩٣٣هـ)[٥]، وابن الشلبي (ت:٩٤٧هـ)[٦]، وابن الحاجب

---

(١) شذرات الذهب١٠/٣٩.

(٢) ينظر: الضوء اللامع٣/١٧١، ١٧٢، .

(٣) ينظر: المدارس النحوية ص٣٥٩.

(٤) ينظر: السابق٣/١٠٣.

(٥) ينظر: الكواكب السائرة١/٦٨.

(٦) ينظر: الكواكب السائرة٢/١١٦، وشذرات الذهب١٠/٣٨٢.

المصري، والعضد[١]، قال السخاوي في ترجمة الشيخ خالد: «وعنه أخذ ابن الحاجب المصري والعضد»[٢].

مذهبه النحوي:

اتسم الشيخُ خالد الأزهري في عرضه للقضايا النحويَّة والصرفيَّة بالموضوعية إلى حدٍّ كبيرٍ، ظهر هذا في ترجيحه وموافقته للمذهبِ الكوفي، مع ميله إلى المذهبِ البصري في الأعمِّ الأغلب.

مؤلفاته:

تعدَّدت مؤلَّفاتُ الشيخ خالد الأزهري، ممَّا يدلُّ على غزارة علمه، وسعة ثقافته، منها[٣]:

إعراب الألفية، وإعراب الكافية، والألغاز النحوية، والتصريح بمضمون التوضيح، وتمرين الطلاب في صناعة الإعراب، والزبدة في شرح قصيدة البردة، وشرح الآجرومية، وشرح الإعراب عن قواعد الإعراب، وشرح التسهيل، وشرح العوامل المائة، والحواشي الأزهرية في حلِّ ألفاظ الجزرية، والمقدمة الأزهرية في علم العربية، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب.

وفاته:

بعد رحلةٍ علميةٍ حافلةٍ تُوفِّيَ الشيخُ خالد الأزهريُّ في الرابع عشر من المحرم سنة (٩٠٥هـ)، وكانت وفاتُه بـ(بُرْكة الحاج) خارج القاهرة، حيث كان راجعًا من الحج[٤].

---

(١) لم أعثر على ترجمة لهما.

(٢) الضوء اللامع٣/١٧١.

(٣) ينظر: الكواكب السائرة١/١٩٠، وهدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين١/٣٤٣، ٣٤٤، والمدارس النحوية ص٣٥٩.

(٤) ينظر: الكواكب السائرة١/١٩٠، وشذرات الذهب١٠/٣٩، ومعجم المؤلفين١/٦٦٨.

ثانياً- كتاب (التصريح) وصفاً وتحليلاً

اسم الكتاب، والباعث على تأليفه:

نصَّ الشيخُ خالدٌ الأزهـريُّ -رحمـه الله- علـى تسـميةِ هـذا الكتـابِ بـ(التصريح)، وسبب تأليفه، فقال: « إنَّ الشرحَ المشهورَ بـ(التوضيح على ألفية ابن مالك في النحو) للشيخ العلَّامة ابن هشام الأنصاري في غاية حُسْن الوقع عند جميع الإخوان، لم يأتِ أحدٌ بمثاله، ولم ينسجْ ناسجٌ على منواله، ولم يُوضعْ فـي ترتيبٍ مثلُه، ولم يبرزْ للوجود في هذا النحو شكلُه، غير أنَّه يحتاجُ إلـى شـرحٍ يُسْفِر عن وجوه مُخدَّراته النقاب، ويُبْرِز مِنْ خَفِيِّ مكنوناته ما وراء الحجاب، وقد ذكرتُ ذلك لمُصنِّفِه في المنام، فاعترف بهذا الكلام، ووعد بأنَّه سيكتب عليه مـا يُبَيِّن مراده ويُظْهِر مُفَاده، فقصصتُ هذه الرؤيا على بعض الإخوان، فقال: هـذا إذنٌ لك يا فلان؛ فإنَّ إسنادَ الشيخِ الكتابةَ إلى نفسه مجازٌ، كقولهم: بنـى الأميـر المجازَ، وليس هو الباني بنفسه، وإنَّما يأمر العملة من أبناء جنسه، وكنتَ أنـت المشار إليه لَمَّا تَمَثَّلْتَ بين يديه وخاطبك بهذا الخطاب، فـانهض وبـادر بـالأجر والثواب؛ فاستخرت رَبَّ العباد، وشَمَّرتُ ساعد الاجتهاد، وشرحتُه شرحًا كشـف خفاياه، وأبرز أسراره وخباياه، وباح بِسِرِّهِ المكتوم، وجمع شمله بأصله المنظوم، وسمَّيتُه: التصريح بمضمون التوضيح »[1].

تاريخ تأليفه:

فرغ الشيخ خالد الأزهري من تأليف كتابه (التصريح) سنة (٨٩٢هـ)[2].

---

(١) التصريح١/٣.

(٢) ينظر: درة الحجال في أسماء الرجال لابن القاضي١/٢٦٠.

مكانة الكتاب وقيمته العلمية:

لكتاب «التصريح» مكانةٌ عظيمةٌ بين كتب النحو؛ وذلك لما حواه من المباحث المحقَّقة، والفوائد المنقَّحة، مع اعتماده على كلام أئمَّة النحو، ممَّا جعله يُمَثِّلُ جامعًا مختصرًا لما حوتْه كتبُ النحو، وفي هذا دلالةٌ واضحةٌ على قيمة الكتاب، وفوائده العظيمة.

ثالثًا- الفنقلات

الفنقلات: أسلوبٌ تعليميٌّ يقومُ على طرح استشكالاتٍ بافتراض سؤالٍ، ثم الجواب عنه، ممَّا يكون له أثرٌ عظيمٌ في إثارةِ القارئِ، وتشويقِه إلى معرفةِ بعضِ النِّكاتِ والفوائدِ، وتثبيتِها في ذهنه؛ لذا يُعدُّ من أقوى الأساليبِ في الردِّ والاحتجاجِ، وهو في كتب العربية بابٌ مهمٌّ من أبواب البحث من لدن سيبويه[١] إلى الشيخ خالد الأزهري، وتتجلَّى فائدةُ هذا الأسلوب في توسيعِ دائرةِ التحليلِ؛ ليشملَ قضايا علميَّةٍ متفرِّقةٍ، وله صيغٌ كثيرةٌ، من أشهرها: (فإن قلتَ ... قلتُ...)؛ ولشهرة هذا الأسلوب نحت له العلماءُ من العبارة السابقة مصدرًا، سمَّوه: (فَنْقَلَة) على وزن (فَعْلَلَة)[٢]، وهي مصدر (فَنْقَلَ) على وزن: (فَعْلَل) الرباعي المجرد المصوغ من المركب؛ لاختصار حكايته[٣]، فهو نوعٌ من الاختصار في اللفظ، ويلزم أن يُراعى في ترتيب الحروف ترتيبُ ورودها في المركب المختصر [٤].

---

(١) ينظر: الكتاب ١/٩٢.

(٢) ينظر: دروس التصريف ص٢٤.

(٣) ينظر: تسهيل الفوائد ص١٩٨، وشرحه٣/٤٤٩، وشرح الألفية لابن عقيل٤/٢٦٢.

(٤) ينظر: دروس التصريف ص٢٤.

وللنحت عند القدامى اتجاهان:

أحدهما: لجمهور اللغويين والصرفيين والنحاة، وهو أن يُنحت من كلمتين أو من جملةٍ على وزن (فَعْلَل) في الغالب[١].

أمَّا الاتجاه الثاني، فهو مذهبُ ابن فارس الذي توسَّع في النحت؛ حيث يرى أن يُنحت على أيِّ وزنٍ من أوزان العربية المستعملة في الرباعي والخماسي، ونقل عن الخليل وغيره؛ ليبيِّنَ أنَّ هذه الفكرة ليست مبتدعةً من قِبَلِه[٢].

ورُوي عن الفراء أنه قال: لم نسمع بأسماءٍ بُنيت من أفعالٍ إلَّا هذه الأحرف: البسملة والسبحلة والهيللة والحوقلة، أراد أنه يُقال: (بَسْمَلَ) إذا قال: بسم الله، و(حَوْقَلَ) إذا قال: لا حول ولا قوة إلَّا بالله، و(حَمْدَلَ) إذا قال: الحمد لله[٣].

وقد اهتمَّ المحدثون كثيرًا بالنحت، وربطوه بالاشتقاق، وجعلوه لونًا من ألوانه، ومن عوامل تنمية اللغة، حتى سمَّاه بعضهم: الاشتقاق الكُبَّار[٤].

---

(١) ينظر: تداخل الأصول اللغوية في بناء المعجم١/١٤٤.

(٢) ينظر: مقاييس اللغة١/٣٢٨، ٣٢٩، والصاحبي ص٢٠٩، ٢١٠.

(٣) ينظر: لسان العرب – كتاب الحاء المهملة-٢/٤٠٣.

(٤) ينظر: فقه اللغة لمحمد إبراهيم الحمد ص٢٧٦، ٢٧٧.

المبحث الأول: المرفوعات

الفنقلة الأولى: مجيء الوصف مبتدأ من غير أن يعتمد على نفي أو استفهام

قال الشيخ خالد الأزهريُّ ــ في حديثه عن المبتدأ والخبر ــ : « فإنْ قلتَ: إذا جوَّزَ الأخفشُ كونَ الوصفِ مبتدأً من غير أن يعتمدَ على نفيٍ أو استفهامٍ، فما سوَّغَ الابتداءَ به وهو نكرةٌ؟ قلتُ: عملُه في المرفوع بعده، وسيأتي أنَّ العملَ من جملة المسوِّغات.

فإنْ قلتَ: العملُ مشروطٌ بالاعتماد، وقد تخلَّفَ هنا؟ قلتُ: الأخفشُ لا يشترطُ في عمل الوصف اعتمادَه على شيءٍ»[(١)].

دراسة الفنقلة:

يرى الشيخُ خالد الأزهري أنَّ الوصفَ يجبُ أن يتقدَّمَه نفيٌ أو استفهامٌ؛ حتى يُعربَ مبتدأً، وهو مذهب جمهور البصريين[(٢)].

لكنَّه هنا عرض فنقلتين في موضع فنقلةٍ واحدةٍ: الأولى: عن مجيء الوصف مبتدأً من غير اعتماده على نفيٍ أو استفهامٍ، وهو ما ذهب إليه الأخفشُ والكوفيون[(٣)].

وقد أجاب الشيخُ خالد الأزهري عن هذا الشرط الافتراضي بأنَّ الذي سوَّغَ الابتداءَ بالوصف، وهو نكرةٌ دون الاعتمادِ على شيءٍ قبله – وفق مذهب الأخفش والكوفيين – عملُه في المرفوع بعده؛ إذْ إنَّ العملَ من مسوِّغاتِ الابتداء بالنكرة[(٤)].

---

(١) التصريح١/١٩٤، ١٩٥.

(٢) ينظر: ائتلاف النصرة ص٧٩، وهمع الهوامع٣/٥٣.

(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي١/٢٢٦، وارتشاف الضرب٥/٢٢٧١.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور١/٣٤١.

أمَّا الفنقلة الثانية، فكانت متعلِّقةً بأنَّ العملَ مشروطٌ بالاعتماد، وهو مذهبُ جمهور البصريين(١)، وقد تخلَّفَ هنا.

وحجَّتُهم في ذلك: أنَّ الأصلَ في العمل هو الفعلُ، والوصفُ فرعٌ عنه، والفرعُ أضعفُ من الأصل؛ لذا احتاج إلى ما يقوِّيه، وهو الاعتمادُ على نفيٍ أو استفهامٍ(٢).

وقد أجاب – أيضًا– الشيخُ خالد الأزهري عن هذا الشرط الافتراضي بأنَّ الأخفشَ لا يشترطُ في عمل الوصف اعتمادَه على شيءٍ؛ وذلك لأنَّ الوصفَ قائمٌ مقامَ الفعلِ؛ لشدَّة شبهه به، ولذا مُنع ممَّا يُمنعُ منه الفعلُ، فلا يُخبَرُ عنه، ولا يُصغَّرُ، ولا يُوصفُ، ولا يُثنَّى ولا يُجمعُ(٣)، ويكونُ ما بعد الوصف فاعلًا سدَّ مسدَّ الخبر(٤).

وقد أبطل السهيليُّ ما ذهب إليه الأخفشُ والكوفيون بقوله: « ... هذا باطلٌ في القياس؛ لأنَّ اسمَ الفاعلِ اسمٌ محضٌ، واشتقاقه من الفعل لا يُوجبُ له عملَ الفعلِ ... ويَعْضُدُ هذا من السماع أنَّهم لم يحكوا عن العرب: (قائمٌ الزيدان)، ولا (ذاهبٌ إخوتُك) ... ولو وجد الأخفشُ ومَن قال بقوله مسموعًا لاحتجُّوا به على الخليل وسيبويه، فإذا لم يكنْ مسموعًا، وكان بالقياس مدفوعًا، فأَخْلِقْ به أن يكونَ باطلًا ممنوعًا! »(٥).

كما حكم عليه العكبريُّ بالضعف؛ لأنَّه فرعٌ عن الفعل في العمل، فلا يعملُ إلَّا بما يُقوِّيه(٦)، وقد علَّلَ ابنُ عقيل الضعفَ بقِلَّة ما ورد من ذلك، أو عدمه(٧).

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل٣/٢٧٢، والمساعد٢/١٩٤.
(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش٤/١٠٣.
(٣) ينظر: البسيط في شرح الجمل٢/٩٩٩، وهمع الهوامع١/٣١٠.
(٤) ينظر: البسيط في شرح الجمل١/٥٨٣.
(٥) نتائج الفكر ص٤٣٢، ٤٣٣ .
(٦) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب١/١٣٥.
(٧) ينظر: المساعد١/٢٠٨.

تعقيب وترجيح:

عرض الشيخ خالد الأزهري فنقلتين في موضع فنقلةٍ واحدةٍ: نسب فيهما القولَ بإعمالِ الوصف مبتدأً من غير أن يعتمدَ على نفيٍ أو استفهامٍ إلى الأخفش، ولم يذكر الكوفيين؛ ولعلَّ السببَ في هذا أنَّ الأخفشَ يُجيزُ فيه: أن يكونَ خبرًا مقدَّمًا جوازًا؛ لأنَّ البصريين يجيزون تقديمَ الخبر على المبتدأ إذا كان الخبرُ صفةً ولم يحدثْ لبسٌ، أو أن يكونَ مبتدأً، وما بعده فاعلٌ سدَّ مسدَّ الخبرِ[1]، وأمَّا الكوفيون فيجعلونه مبتدأً، وما بعده مرفوعًا به على أنَّه فاعلٌ سدَّ مسدَّ الخبر؛ لأنَّهم يمنعون تقدُّم الخبر على المبتدأ؛ حتى لا يتقدَّمَ ضميرُ الاسمِ على ظاهره[2]؛ لذا أرى أنَّ الشيخَ خالدًا كان محقًّا فيما ذكر في فنقلته.

وبعد هذه الدراسة أرى أنَّ الراجحَ هو مذهبُ جمهور البصريين؛ وذلك لقوةِ حجَّتهم، ولما ذكره السهيليُّ من بطلان مذهب الأخفشِ والكوفيين.

---

(١) ينظر: البسيط في شرح الجمل١/٥٨٣.

(٢) ينظر: أسرار العربية ص٧٠، وشرح التسهيل لابن مالك١/٢٧٤.

الفنقلة الثانية: إعمال (لا) عمل (ليس)

قال الشيخ خالد الأزهريُّ ــ في حديثه عن (لا) ــ : « وأمَّا قـول النابغـة: (من الطويل)

..... لَا أَنَا بَاغِيًا سِوَاهَا وَلَا فِي حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا[1]

وقول المتنبي: (من الطويل)

..... فَلَا الحمدُ مَكْسُوبًا وَلَا المالُ بَاقِيَا[2]

فمن النوادر. فإنْ قلتَ: كيف جعلتَه نادرًا وفي مثل سيبويه: ما زيدٌ ذاهبًـا ولا أخوه قاعدًا[3]؟

قلتُ: لا عملَ لـ(لا) بل هي زائدةٌ، والاسمان تابعان لمعمولي (ما) » [4].

دراسة الفنقلة:

يرى الشيخُ خالد الأزهريُّ أنَّ إعمالَ (لا) عملَ (ليس) قليـلٌ[5]، وهـو مـا عليه: الزمخشري[6]، وأبو حيان[7]، وابن هشام[8]؛ وذلك لأنَّهـا أشـبهتها فـي: النفي، والدخول على المبتدأ والخبر، إلَّا أنَّها لم تتمكَّنْ في الشبه تمكُّـنَ (مـا) ؛ لكونها في الغالب إنَّما تنفي المستقبلَ، بخلاف (ليس) فإنَّها لنفي الحـال مـا لـم تقترن بها قرينةٌ مثل (ما)، فنقصتْ عن (ما) درجةً؛ لذا لم تعملْ قياسًا إلَّا بشـرط أن يكونَ معمولُها نكرةً[9]؛ وذلك لأنَّها لا تعملُ إلَّا إذا كانتْ خاصَّـةً بالاسـم، ولا

---

(١) تمام صدر البيت: وَحلَّتْ سَوَادَ القَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيًا.

(٢) صدر البيت: إِذَا الجَوَادُ لَمْ يُرْزَقْ خَلَاصًا مِنَ الأَذَى.

(٣) ينظر: الكتاب ١/ ٦٠، والمثال الوارد هو: (ما زيدٌ ذاهبًا، ولا معنٌ خارجًا).

(٤) التصريح ١/ ٢٦٧.

(٥) ينظر: السابق ١/ ٢٦٧.

(٦) ينظر: المفصل في علم العربية ص ٣٠.

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٠٨.

(٨) ينظر: أوضح المسالك ١/ ٢٨٤.

(٩) ينظر: المقاصد الشافية ٢/ ٢٤٢.

تكونُ خاصَّةً حتى تكونَ للنفي العام، فتكونَ حينئذٍ في جواب السؤال العام، نحو قولك: هل من رجلٍ قائمٌ؟ فيأتي الجوابُ: لا رجلٌ قائمًا، فمن أجل ذلك يلزمُ دخولُها على النكرة(١).

والفنقلةُ التي ذكرها الشيخُ خالد الأزهريُّ هنا كانت بخصوص حكمه على ورود اسم (لا) معرفةً في: قول النابغة، وقول المتنبي – بأنَّه من النوادر؛ بناءً على الشرط المذكور، وهو أن يكونَ معمولُها نكرةً، وقد عدَّ ابنُ مالك هذا من الشذوذ(٢).

وقد تأوَّل المانعون بيت النابغة على أنَّ التقديرَ: لا أُرى باغيًا، فلمَّا حُذف الفعلُ المبنيُّ للمفعول انفصل الضميرُ النائبُ عن الفاعل، و(باغيًا) منصوبٌ على أنَّه حالٌ، أو أنَّ التقديرَ: لا أنا أُرى باغيًا، فـ(أنا) مبتدأٌ، والفعلُ المقدَّرُ بعده خبرٌ، و(باغيًا) منصوبٌ على أنَّه حالٌ(٣).

وأمَّا قول المتنبي، فقد حُكم عليه بالغلط، قال ابنُ هشام « ولهذا غُلِّطَ المتنبي في قوله ... » (٤)، وقيل: إنَّما عملت (لا) في المعرفة؛ لأنَّها تكرَّرت(٥).

وذكر ابن الشجري أنَّ ابنَ جني أجاز مجيءَ اسمها معرفةً(٦)، ونسبه ابنُ القواس للكوفيين(٧)، فهذا ينقضُ ما ادَّعاه ابنُ مالك من الإجماع على عدم عمل (لا) في المعرفة(٨).

---

(١) ينظر: المقرب١/١٠٤، ١٠٥.
(٢) ينظر: شرح التسهيل له١/٣٧٧.
(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية١/٤٤١، وتعليق الفرائد٣/٢٥٧.
(٤) شرح قطر الندى ص١٤٥.
(٥) ينظر: الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب ص٧٧.
(٦) ينظر: أمالي ابن الشجري١/٤٣١.
(٧) ينظر: شرح ألفية ابن معط له٢/٨٩٤.
(٨) ينظر: شرح التسهيل١/٣٢٦.

ثمَّ أجاب الشيخُ خالد الأزهريُّ عن المثال الوارد في كتاب سيبويه، وجـاء فيه اسمُ (لا) معرفةً – بأنَّ (لا) زائدةٌ، وليستْ عاملةً، وأنَّ الاسمين معطوفان على معمولَي (ما)[1].

وهذا المثالُ حكاه سيبويه عن قومٍ لا يُجيزون العطفَ على معمولَي (مـا)؛ لأنَّ العطفَ عندهم على تقدير إعادة العامل، وفي هذا المثال لا يُمكنُ إعادةُ العاملِ (ما)؛ إذْ لا يُجمعُ بين حرفي نفي: (ما) و(لا)، فلم يجزْ إعادةُ (ما) بعد (لا).

إلَّا أنَّ سيبويه يرى جوازَ العطفِ على معمولَي (ما)؛ لأنَّه لا يشترطُ إعـادةَ العاملِ في العطف، بل عنده العطفُ يكونُ بجعل العامل الأول للمعطوفين جميعًـا، ويكونُ حرفُ العطف كالتثنية، فيصير المعطوفُ والمعطوفُ عليه كالمثنَّى[2].

وهذا ما سار عليه الشيخ خالد الأزهري.

تعقيب وترجيح:

الشيخ خالد الأزهري في فنقلته هذه حكم على مجيء اسم (لا) معرفةً بأنَّـه نادرٌ، موافقًا في ذلك ابنَ مالكٍ، كما أنَّه أجاب عن مجيئه معرفةً في المثال الـذي أورده سيبويه– بأنَّ (لا) ليست عاملةً، وإنَّما هي زائدةٌ، وأنَّ الاسمين معطوفـان على معمولَي (ما)، وفق ما أجازه سيبويه، وهو الراجحُ؛ تماشيًا مع شرط تنكيـر اسم (لا).

(١) ينظر: التصريح١/٢٦٧.

(٢) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي١/٣٣١، والنكت في تفسير الكتاب١/٢٨٧.

الفنقلة الثالثة: عمل ما بعد فاء الجزاء فيما قبلها

قال الشيخ خالد الأزهريُّ ــ في توجيه النصب في قوله تعالى:﴿ وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾[1] ــ:« فإنْ قلتَ: ما بعد فاء الجزاء لا يعملُ فيما قبله، وما لا يعملُ لا يُفسِّرُ عاملًا. قلتُ: الفاءُ ليستْ هنا في مركزها الأصلي؛ فلا تكونُ مانعةً من العمل» [2].

دراسة الفنقلة:

الفنقلةُ التي ذكرها الشيخُ خالد الأزهريُّ هنا بخصوص عمل ما بعد فاء الجزاء فيما قبلها؛ فقد وجَّهَ قراءةَ النصب في قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾ على أنَّ (ثمود) منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ يُفسِّرُه ما بعده، والتقدير: وأمَّا ثمودَ فهدينا هديناهم، فلمَّا حُذف الفعلُ المفسَّرُ، دخلت الفاءُ على مفسِّره، ولا يجوزُ أن يقدَّرَ الفعلُ قبل (ثمود)؛ لئلَّا يلزمَ الفصلُ بين (أمَّا) و(الفاء) بجملةٍ تامةٍ، وذلك لا يجوزُ[3].

ثمَّ أجاب الشيخُ خالد الأزهريُّ عن عمل ما بعد فاء الجزاء فيما قبلها – بأنَّها لم تكن في مركزها الأصلي؛ لذا لم تمنع من العمل.

فمعنى كلامه هذا أنَّها لو كانت في موضعها لمنعت من العمل، وهذا يحتاجُ إلى تفصيلٍ؛ لأنَّ فاءَ الجزاءِ إمَّا أن تكونَ في غير باب (أمَّا)، أو في بابها، فإن كانت في غير باب (أمَّا)، فلا يجوزُ أن يعملَ ما بعدها فيما قبلها، ولا العكس، فلا تقول: (إنْ جئتني زيدًا فأنا ضاربٌ)، على أنَّ (زيدًا) مفعولٌ لـ(ضارب)[4]،

---

(١) سورة فصلت من الآية (١٧)، قرأ بالنصب: ابنُ أبي إسحاق، وعيسى الثقفي، والأعرجُ، وقتادة. ينظر: مختصر في شواذ القرآن ص١٣٤، وشواذ القراءات للكرماني ص٤٢١.

(٢) التصريح١/٤٥١.

(٣) ينظر: السابق١/٤٥١.

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي٤/٤٦٨.

وإن كان الزمخشريُّ قد أجاز عملَها في تفسيره قوله تعالى: ﴿ وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمُ ٱبْتِغَآءَ رَحْمَةٍ مِّن رَّبِّكَ تَرْجُوهَا فَقُل لَّهُمْ قَوْلًا مَّيْسُورًا ﴾[1]، حيث جعل (ابتغاءَ) منصوبًا بجواب الشرط (قل)، أي: قلْ لهم قولًا سهلًا؛ ابتغاءَ رحمةٍ من ربِّك[2].

إلَّا أنَّ أبا حيان ردَّ ذلك بأنَّ ما بعد الفاء لا يعملُ فيما قبلها[3].

وأمَّا إن كانت في باب (أمَّا) – كما في هذه الفنقلة – فإنَّه يجوزُ أن يعملَ ما بعدها فيما قبلها، نحو قوله تعالى:﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾[4]، و(أمَّا تأديبًا فأنا ضاربُك)، و(أمَّا ضربَ الأميرِ فأنا ضاربُك)، و(أمَّا مجرَّدًا فإنِّي ضاربُك) ، فقد عمل ما بعد فاء الجزاء فيما قبلها[5].

والسببُ في جواز عمل ما بعد فاء الجزاء فيما قبلها في باب (أمَّا) دون غيرها: أنَّ الفاءَ بعد (أمَّا) مزحلقةٌ عن موقعها[6]، وهذا ما عليه الشيخ خالد الأزهري؛ حيث علَّل عدم منع فاء الجزاء عملَ ما بعدها فيما قبلها بأنَّها لم تكن في موقعها الأصلي.

تعقيب وترجيح:

الشيخ خالد الأزهري في فنقلته هذه ذكر أنَّ ما بعد فاء الجزاء لا يعملُ فيما قبلها، وعلَّلَ عملَ ما بعدها فيما قبلها في قراءة:﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ ﴾ –بنصب ثمود– بأنَّ الفاءَ لم تكن في موقعها الأصلي، إلَّا أنَّه أطلق؛ فلم يُفرِّقْ بين فاء الجزاء الواقعة في باب (أمَّا)، والواقعة في غير باب (أمَّا).

---

(١) سرة الإسراء الآية (٢٨).

(٢) ينظر: الكشاف٣/٥١٣.

(٣) ينظر: البحر المحيط٦/٢٨.

(٤) سورة الضحى من الآية (٩).

(٥) ينظر: شرح الكافية للرضي٤/٤٦٨، وارتشاف الضرب٤/١٨٩٥.

(٦) ينظر: حاشية الصبان٢/٢٥٨.

والراجحُ أنَّه يجوزُ عملُ ما بعد فاء الجزاء فيما قبلها في بـــاب (أمَّـــا)، ولا يجوزُ عملُ ما بعدها فيما قبلها في غير باب (أمَّا)، قال أبو حيان – بعد ردِّه على الزمخشري –: « وهذا منصوصٌ عليه »[1]؛ لذا أرى أنَّ ما ذكره الشيخ خالد في فنقلته كان ينقصه التفصيل.

(١) البحر المحيط٦/٢٨.

المبحث الثاني: المنصوبات

الفنقلة الأولى: وجوب النصب وامتناع العطف في: (ما لك وزيداً)

قال الشيخ خالد الأزهريُّ ــ في باب المفعول معه ــ: « فإنْ قلتَ: كما[1] ينبغي أن يمتنعَ (ما لك وزيدًا)، كما امتنع (هذا لك وأباك) على الصحيح؛ لعدم تقدُّم فعلٍ، أو اسمٍ فيه معنى الفعل وحروفه، قلتُ: لمَّا اشتمل (ما لك وزيدًا) على ما يشتدُّ طلبُه للفعل، وهو (ما) الاستفهامية الإنكارية، وقدَّروا عاملًا بعدها؛ لشدَّة طلبها للفعل، والتقدير: ما كان لك وزيدًا، وهو أحدُ الوجهين في التسهيل »[2].

دراسة الفنقلة:

الفنقلةُ التي ذكرها الشيخُ خالد الأزهريُّ هنا بخصوص وجوب النصب، وامتناع العطف في: (ما لك وزيدًا)، وقد ساوى فيها بين منع نصب (أباك) على المفعول معه في: (هذا لك وأباك) وبين منع عطف (زيدًا) على الضمير المجرور في: (ما لك وزيدًا)، وقد علَّل عدمَ جواز نصب (أباك) على المفعول معه بعدم تقدُّم فعلٍ أو اسمٍ فيه معنى الفعل وحروفه؛ لأنَّ كلًّا من: (ها) و(ذا) و(لك) فيه معنى الفعل دون حروفه[3]، وذكر أنَّ هذا على الصحيح.

ويؤيِّده أنَّ أبا علي الفارسي يُجيزُ نصبَ المفعول معه بما فيه معنى الفعل، كالتنبيه، والإشارة، والظرف[4].

هذا ما نُسب إلى الفارسي، وإن كان ما قاله الفارسي – في تعليقه على قول سيبويه: «وأمَّا هذا لك وأباك، فقبيحٌ أن تنصبَ»[5]–: « ليس في هذا معنى فعلٍ، وفي الاستفهام، كأنَّك ذكرتَ الفعلَ؛ لأنَّ الفعلَ يقعُ فيه كثيرًا »[6].

---

(١) هكذا في نَصِّ (التصريح)، والصواب: (كان)؛ حتى يستقيمَ المعنى، كما في تحقيق أ.د/ عبد الفتاح بحيري٢/٥٣٣.
(٢) التصريح١/٥٣٣.
(٣) ينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام ص٢٦٨.
(٤) ينظر رأي الفارسي في: همع الهوامع٢/١٧٧، وحاشية الصبان٢/١٩٩.
(٥) الكتاب١/٣١٠.
(٦) التعليقة١/١٩٤.

وكذلك لا يجوز عطف (زيدًا) على الضمير المجرور؛ لامتناع العطف من جهة الصناعة؛ لأنَّه لا يُعطفُ على الضمير المجرور المتصل إلَّا بإعادة الجار- على رأي البصريين، خلافًا للكوفيين الذين أجازوا ذلك [١].

ثمَّ ذكر الشيخ خالد الأزهري أنَّ بين (هذا لك وأباك)، و(ما لك وزيدًا) فرقًا من حيث قوة الداعي إلى تقدير الفعل في: (ما لك وزيدًا)، فذكر مقتضًى واحدًا، وهو تقدُّم (ما) الاستفهامية الإنكارية التي هي بالأفعال أَولى[٢].

إلَّا أنَّه لم يذكر المقتضى الثاني، وهو تأخُّر الجار والمجرور الذي الأصل في العمل فيه الفعل؛ لاقتضائه ما يتعلَّق به وجوبًا، فصار كأنَّه مذكورٌ، ولم يوجد في: (هذا لك) إلَّا داعٍ واحدٌ، وهو تأخُّر الجارِّ والمجرور فقط، ولا يلزمُ من اعتبار أمرٍ عند قوة الداعي إليه اعتباره عند عدم قوته[٣].

ثمَّ وجَّه نصب (زيدًا) في (ما لك وزيدًا) على أنَّه منصوبٌ بـ(كان) مضمرة قبل الجارِّ، والتقدير: (ما كان لك وزيدًا)، وذكر أنَّ هذا أحد وجهين ذكرهما ابن مالك في التسهيل[٤].

والوجه الثاني الذي ذكره ابن مالك: أن يكون منصوبًا بمصدر (لابس) منويًّا بعد الواو منوَّنًا، أو مضافًا إلى ضميرٍ، والتقدير: ما شأنك وملابسةٌ زيدًا، أو ملابستك زيدًا[٥].

تعقيب وترجيح :

الشيخ خالد الأزهري في فنقلته هذه ساوى بين منع نصب (أباك) في: (هذا لك وأباك) على المفعول معه، وبين منع عطف (زيدًا) على الضمير المجرور في:

---

(١) ينظر: الإنصاف ص٣٧١.

(٢) ينظر: التصريح١/٥٣٣.

(٣) ينظر: شرح شذور الذهب للجوجري٢/٤٤٣، وحاشية الصبان٢/٢٠١.

(٤) ينظر: التصريح١/٥٣٣.

(٥) ينظر: تسهيل الفوائد ص٩٩، وشرحه٢/٢٥٥.

(ما لك وزيدًا)، ووجَّه النصب على تقدير (كان) مضمرة، وهو أرجح الــوجهين، حتى أنَّه لم يذكر الوجهَ الثاني.

كما أنَّه منع نصب (أباك) على المفعول معه، فوافق المذهبَ القائــلَ بعــدم عمل العامل المعنوي: (التنبيه، والإشارة، والظرف) في المفعول معه، وهذا هــو الراجح.

الفنقلة الثانية: وقوع الماضي حالًا بدون (قد)

قال الشيخ خالد الأزهريُّ ــ عن وقوع الماضي حالًا بدون (قد) ــ: « فإن قلتَ: كيف حكم على جملة (ليس) بأنَّها حالٌ، والفعلُ الماضي لا يقعُ حالًا إلَّا مع (قد) ظاهرةً أو مقدَّرةً؟ قلتُ: هذه مستثناةٌ، كما قال أبو حيان في النكت الحسان»[١].

دراسة الفنقلة:

يرى الشيخُ خالد الأزهريُّ من خلال هذه الفنقلة التي ذكرها أنَّ الفعلَ الماضيَ لا يقعُ حالًا إلَّا مع (قد) ظاهرةً أو مقدَّرةً، وهو مذهب جمهور البصريين – إلَّا الأخفش–[٢].

فقد عدَّ المبردُ وقوعَ الماضي حالًا بدون (قد) قبيحًا؛ وذلك لما فيه من التناقض بين الماضي والحال[٣].

وعلَّلوا ذلك بأنَّ الحالَ إمَّا أن تكون مقارنةً أو منتظرةً، والماضي منقطعٌ عن زمن الحال، وليس بهيئةٍ، فلا يجوزُ وقوعُه حالًا؛ لعدم دلالته عليه[٤]؛ لذا يجبُ أن تجيءَ معه (قد) ظاهرةً أو مقدَّرةً؛ لأنَّ (قد) من معانيها التقريب[٥]، فهي تُقرِّبُ الماضيَ من حال التكلُّم فقط؛ لأنَّهم استبشعوا في الظاهر لفظَ الماضي والحالية، فقالوا: جاء زيدٌ العامَ الأولَ وقد ركب، فالمجيء بلفظ (قد) هاهنا لظاهر الحالية، كما أنَّ التجريدَ عن حرف الاستقبال في المضارع لذلك[٦].

---

(١) التصريح ١/٥٦٢.

(٢) ينظر: النكت الحسان ص١٠١، وائتلاف النصرة ص١٢٤.

(٣) ينظر: المقتضب ٤/١٢٣.

(٤) ينظر: اللباب ١/٣٩٢.

(٥) ينظر: الجنى الداني ص٢٥٤.

(٦) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢/٤٤.

وقد أجاب الشيخ خالد الأزهري عن الشرط الافتراضي -مجيء (ليس) حالًا بدون (قد)- بأنَّ (ليس) هنا مستثناةٌ من هذا الحكم، وهو وجوب اقترانها بـ(قد) ظاهرةً، أو مقدَّرةً[١]، وذكر أنَّ هذا ما عليه أبو حيان[٢].

إلَّا أنَّ هذا المذهبَ الذي ارتضاه الشيخُ خالد الأزهري ردَّه ابنُ مالك، فقال: « وزعم قومٌ أنَّ الفعلَ الماضيَ لفظًا لا يقعُ حالًا وليس قبله (قد) ظاهرةً إلَّا وهي قبله مقدَّرة، وهذه دعوى لا تقومُ عليها حجَّة؛ لأنَّ الأصلَ عدمُ التقدير؛ ولأنَّ وجودَ (قد) مع الفعل المشار إليه لا يزيدُ معنًى على ما يُفهمُ به إذا لم توجد، وحق المحذوف المقدَّر ثبوته أن يدلّ على معنًى لا يُدركُ بدونه »[٣].

وذهب الكوفيون، والأخفش -من البصريين- إلى جواز وقوع الماضي حالًا بدون (قد)[٤].

وعلَّلوا ذلك بأنَّ كلّ ما جاز أن يكون صفةً للنكرة جاز أن يكون حالًا للمعرفة، والفعل الماضي يجوز أن يكون صفةً للنكرة، فينبغي أن يجوز أن يكون حالًا؛ لأنَّ الحالَ صفةٌ في الأصل[٥].

ورجَّح هذا المذهبَ أبو حيان؛ معلِّلًا بكثرة ما ورد، وأنَّ تأويله ضعيفٌ جدًّا[٦].

وصحَّح ابنُ عقيل هذا المذهبَ، ذاكرًا أنَّه لا حاجةَ إلى تقدير (قد) قبل الماضي، حيث قال: « والصحيحُ أنَّه لا حاجةَ إليه؛ لكثرة ما ورد بدون (قد)، والتقديرُ تكلُّفٌ بلا دليلٍ، وهذا قول الكوفيين ومذهب الأخفش، ونُسب إلى الجمهور »[٧].

---

(١) ينظر: التصريح١/٥٦٢.
(٢) ينظر: النكت الحسان ص١٠٤.
(٣) شرح التسهيل٢/٣٧٢، ٣٧٣.
(٤) ينظر: اللباب١/٢٩٣، وشرح المفصل لابن يعيش٢/٢٨، وائتلاف النصرة ص١٢٤.
(٥) ينظر: الإنصاف ص٢١٣.
(٦) ينظر: التذييل والتكميل٩/١٨٩، وارتشاف الضرب٣/١٦١٠.
(٧) المساعد٢/٤٧.

تعقيب وترجيح:

الشيخ خالد الأزهري في فنقلته هذه ذهب إلى القول بمنع وقوع الماضي حالًا بدون (قد)، وهو مذهب جمهور البصريين، وأجاب عن وقوع (ليس) حالًا بدون (قد) بأنَّها مستثناةٌ، إلَّا أنَّ هذا المذهبَ مرجوحٌ، وأنَّ الراجحَ هو مذهبُ الكوفيين والأخفش، وبه قال حذَّاقُ النحويين؛ وذلك لكثرة ما ورد من شواهدَ على وقوع الماضي حالًا بدون (قد)، كما أنَّ تأويلَ هذه الشواهد ضعيفٌ جدًّا، وفيه تكلُّفٌ بلا دليلٍ.

الفنقلة الثالثة: اقتران جملة الحال بالواو

قال الشيخ خالد الأزهريُّ ــ في حديثه عن مجيء صاحب الحال نكرةً ــ: « فإن قلتَ: فقد ذكر المراديُّ أنَّ من المسوِّغات كون الحال جملةً مقترنةً بواو الحال. قلتُ: إنَّما يُحتاجُ إلى ذلك في الإيجاب، نحو: ﴿ أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، أمَّا في النفي فلا؛ لأنَّ الواوَ رفعت توهُّمَ كون الجملة نعتًا، قلتُ: لا يمتنعُ أن يكونَ للشيء مسوِّغاتٌ »[(١)].

دراسة الفنقلة:

الفنقلةُ التي ذكرها الشيخُ خالد الأزهريُّ هنا بخصوص اقتران جملة الحال بالواو، وقد ذكرها في معرض حديثه عن مسوِّغات مجيء صاحب الحال نكرةً، فقد ذكر أنَّ اقتران جملة الحال بالواو يُعدُّ من المسوِّغات التي ذكرها المراديُّ، حيث ذكر المراديُّ أنَّ ابنَ مالك زاد في التسهيل ثلاثةَ مسوِّغات لم يذكرْها في الألفية[(٢)]، منها: أن تكون الحال جملةً مقترنةً بالواو[(٣)].

إلَّا أنَّ الشيخَ خالدًا الأزهريَّ يرى أنَّ هذا المسوِّغَ لا يُحتاجُ إليه إلَّا في الإيجاب، كما في قوله تعالى: ﴿ أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا ﴾، فجملة (وهي خاويةٌ على عروشها) في محل نصب حالٍ، مع أنَّها جاءت بعد نكرة (قرية)، وإنَّما جاز ذلك لأنَّ الواو رفعت توهُّمَ كون الجملة نعتًا؛ لأنَّ النعتَ لا يُفصلُ بينه وبين منعوته بالواو[(٤)].

---

(١) التصريح١/٥٨٧.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك٢/٧٠٤.

(٣) ينظر: تسهيل الفوائد ص١٠٩.

(٤) ينظر: عدة السالك٢/٣٠٩.

ويرى الزمخشريُّ أنَّ هذه الواوَ ليست واوَ الحال، وإنَّما هي واوٌ تدلُّ على لصوق الصفة بالموصوف، وعلى أنَّ اتصافَه بها أمرٌ ثابتٌ مستقرٌّ(١).

وقد ذكر الصبان عِلَّةَ ذلك، وهي أنَّ الواوَ في أصلها للجمع المناسب للإلصاق، وإن لم تكن الآن عاطفةً(٢).

ثم ذكر الصبان بعد ذلك الاعتراض على الزمخشري بأنَّ الواوَ فصلت بينهما فكيف أكدت التصاقَهما؟! إلَّا أنَّه عاد، وذكر أنَّه قد يُردُّ له بأنَّ المرادَ اللصوقُ المعنوي لا اللفظي(٣).

وعلى نهج الزمخشري سار العكبري، حيث قال – في إعراب هذه الآية–: « (وهي خاويةٌ): في موضع جرّ صفةٍ لـ(قرية) »(٤).

وذكر السمينُ الحلبي أنَّ هذا القولَ سبق إليه ابنُ جني في بعض تصانيفه(٥).

إلَّا أنَّ أبا حيان ردَّ هذا القول بقوله: « وكون الواو تدخلُ على الجملة الواقعة صفةً دالَّةً على لصوق الصفة بالموصوف وعلى ثبوت اتصاله بها شيءٌ لا يعرفه النحويون »(٦).

تعقيب وترجيح:

الشيخُ خالد الأزهريُّ في فنقلته هذه يرى أنَّ مجيءَ صاحب الحال نكرةً يحتاجُ إلى مسوِّغ (اقتران جملة الحال بالواو) في الإيجاب، كما في الآية الكريمة التي ذكرها، حيث يرى أنَّ الواوَ فيها هي واو الحال، وليست واوًا تدلُّ على

---

(١) ينظر: الكشاف٣/٣٩٨، ٥٧٧، ومغني اللبيب٤/٣٩٨.

(٢) ينظر: حاشية الصبان٢/٢٦١.

(٣) ينظر: حاشية الصبان٢/٢٦١.

(٤) التبيان١/٢٠٨.

(٥) ينظر: الدر المصون٢/٣٨٩، ٥٥٨.

(٦) البحر المحيط٦/١١٠.

لصوق الصفة بالموصوف -كما يرى الزمخشري والعكبري-، وهذا هو الـراجحُ؛ وذلك لما صرَّح به أبو حيان من أنَّ القولَ بأنَّها واوٌ تدلُّ علـى لصـوق الصـفة بالموصوف ــ شيءٌ لا يعرفه النحويون.

كذلك يرى الشيخ خالد الأزهري أنَّ مسوِّغَ اقتران جملة الحـال بـالواو لا يُحتاجُ إليه في النفي؛ لأنَّ النفيَ نفسَه يُعدُّ مسوِّغًا لمجيء صاحب الحـال نكـرة، وإن كان عاد وذكر أنَّه لا مانعَ من وجود أكثر من مسوِّغ[1].

(١) ينظر: التصريح١/٥٨٧.

الفنقلة الرابعة: العامل في الحال وصاحبها

قال الشيخ خالد الأزهريُّ –عن اختلاف العامل في الحال وصاحبها في قوله تعالى: ﴿ فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً ﴾ {النمل: ٥٢}–: « فإن قلتَ: العامل في الحال وصاحبها يجب أن يكون واحدًا عند الجمهور، وهنا قد اختلف؛ فإنَّ العامل في الحال معنى الإشارة، والعامل في صاحبها المبتدأ، قلتُ: العامل في الحال حقيقةً إنَّما هو الفعل المدلول عليه باسم الإشارة، تقديره: أشير إليها خاويةً، والضمير المجرور هو صاحب الحال، والعاملُ فيه وفي الحال واحدٌ. وذهب السهيلي إلى أنَّ اسم الإشارة لا يعمل، وإنَّما العاملُ فعلٌ محذوفٌ تقديره: انظر إليها خاويةً »(١).

دراسة الفنقلة:

الفنقلةُ التي ذكرها الشيخُ خالد الأزهريُّ هنا بخصوص العامل في الحال وصاحبها، حيث يرى أنَّ العاملَ في الحال وصاحبها يجبُ أن يكون واحدًا، وذكر أنَّ هذا هو مذهبُ الجمهور.

وعلَّة ذلك أنَّ الحالَ وصاحبَها كالصفة والموصوف في المعنى، فكما أنَّ الصفةَ يعملُ فيها عاملُ الموصوف، فكذلك الحال يعملُ فيها العاملُ في صاحبها(٢).

ويرى ابنُ جني أنَّ العاملَ في الحال قد يكون غيرَ العامل في صاحبها(٣).

وتابعه في هذا ابنُ مالك، إلَّا أنَّه ذكر أنَّ الأكثر هو أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها؛ معلِّلًا ذلك بأنَّ الحالَ وصاحبَها كالتمييز والمميَّز، وكالخبر والمخبر عنه، فكما أنَّ ما يعملُ في التمييز والمميَّز قد يكونُ واحدًا، وقد يكونُ غيرَ واحدٍ، وكذا ما يعملُ في الخبر والمخبَر عنه، فكذا الحال وصاحبها قد يعملُ فيهما عاملٌ واحدٌ، وقد يعملُ فيهما عاملان(٤).

---

(١) التصريح١/٥٩٦.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش٢/٧.

(٣) ينظر: الخصائص٢/٢٠، ٣/٦٠.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لـه٢/٣٥٤.

واختار هذا الرضي، حيث ذكر أنَّ هذا هو الحقُّ؛ معلِّلًا بأنَّه لا مـانعَ مـن ذلك(١).

وقد أجاب الشيخُ خالد الأزهري عن اختلاف العامل في الحال وصاحبها في قوله تعالى: ﴿ فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً ﴾(٢) بأنَّ العاملَ في الحال حقيقةً هو الفعـلُ المدلولُ عليه باسم الإشارة، وبهذا يكون العاملُ في الحال وصاحبها واحـدًا؛ لأنَّ العاملَ في صاحب الحال هو المبتدأ، والعامل في الحال هو الفعل المـدلول عليـه باسم الإشارة (تلك)، والتقدير: أُشير إليه خاويةً، فالكلامُ محمولٌ على معنـاه دون لفظه، ثم ذكر أنَّ السهيليَّ يمنعُ عملَ اسم الإشارة في الحال(٣).

حيث يـرى السهيلي أنَّ اسـم الإشارة لا يعمل في الحال، وإنَّما العامل فعل مضمر، تقديره: انظر(٤)؛ لذا فقد حكم على عمل اسم الإشارة في الحال بأنَّه باطل؛ معلِّلًا ذلك بأنَّه ليس بمشتقٍّ من الفعل، حيث قال: « وهذا باطـلٌ؛ لأنَّ (ذا) لـيس بمشتقٍّ »(٥).

ورجَّحه أبو حيان، حيث ذكر أنَّه أقربُ المذهبين، إلَّا أنَّه عاد وذكر أنَّ هـذا فيه تقدير عامل لم يُلفظ به قط، وأنَّ الكلامَ يصير في تقدير جملتين، وظاهرُ الكلام أنَّه جملةٌ واحدةٌ(٦).

تعقيب وترجيح:

الشيخُ خالد الأزهريُّ في فنقلته هذه يرى أنَّ العاملَ في الحـال وصـاحبها يجبُ أن يكون واحدًا، وذكر أنَّ هذا هو مـذهبُ الجمهـور. وأرى أنَّ هـذا هـو

(١) ينظر: شرح الكافية لـه٢/٢٣.
(٢) سورة النمل من الآية (٥٢).
(٣) ينظر: التصريح١/٥٩٦.
(٤) ينظر: نتائج الفكر ص٢٤١.
(٥) أمالي السهيلي ص١٠٥.
(٦) ينظر: التذييل والتكميل٩/٩٨.

الراجح؛ لأنَّ ما جاء ظاهره أنَّ فيه اختلاف العامل في الحال وصاحبها قُـدِّر فيـه اتحادُ العامل؛ لذا فقد أجاب عما جاء ظاهره اختلاف العامل في الحال وصـاحبها في الآية الكريمة – بأنَّ العاملَ في الحال حقيقة هو الفعلُ المدلولُ عليـه باسـم الإشارة، فالكلام محمول على معناه دون لفظه.

المبحث الثالث: المجرورات

الفنقلة الأولى: تقديم معمول الصفة المشبَّهة

قال الشيخ خالد الأزهريُّ ــ في حديثه عن تقدُّم الحال على عاملها ــ: « فإن قلتَ: معمول الصفة المشبَّهة لا يكونُ إلَّا سببيًّا مؤخَّرًا، فكيف جاز تقديمه وكونه غيرَ سببي؟ قلتُ: المراد بالمعمول المذكور ما عملها فيه بحق الشبه، وأمَّا عملها في الحال فبما فيها من معنى الفعل، كما صرَّح به الموضِّحُ في بابها »[(١)].

دراسة الفنقلة:

الفنقلةُ التي ذكرها الشيخُ خالد الأزهريُّ هنا بخصوص تقديم معمول الصفة المشبَّهة، وقد ذكرها في معرض حديثه عن تقدُّم الحال على عاملها في قول الشاعر:

عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيكِ إِمَارَةٌ ... أَمِنْتِ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ[(٢)]

حيث ذكر أنَّ جملة (تحملين) في محل نصب حالٍ من الضمير المستتر في (طليق)، والعامل فيها (طليق)، وهي صفةٌ مشبهةٌ، وهذا ما عليه ابن هشام[(٣)].

إلَّا أنَّ الفارسيَّ ذكر في هذا البيت وجهين[(٤)]:

أحدهما: أن تكون جملة (تحملين) في محل رفع صفةٍ لموصوفٍ محذوفٍ، تقديره: وهذا رجلٌ تحملين، فحُذفت الهاءُ من الصفة، كما حُذفت من قولك: الناس رجلان: رجلٌ أكرمتُ، ورجلٌ أهنتُ.

الثاني: أنَّ جملة (تحملين) في محل نصب حالٍ من الضمير المستتر في (طليق)، والعامل فيها (طليق).

---

(١) التصريح١/٥٩٥.

(٢) البيت من الطويل، وهو ليزيد بن مُفرِّغ الحميري في: ديوانه ص١٧٠.

(٣) ينظر: أوضح المسالك٢/٣٢٨.

(٤) ينظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص٣٨٨، ٣٨٩.

الثالث: أن يكون اسمُ الإشارة (ذا) موصولًا، وجملة (تحملين) لا محلَّ لها من الإعراب صلة للموصول، وهو مذهب الكوفيين [١].

والوجه الثاني هو ما عليه الشيخ خالد لأزهري، ثم ذكر شرطًا افتراضيًّا بخصوص أنَّ معمولَ الصفة المشبهة يُشترطُ فيه أن يكون سببيًّا مؤخرًا، وهو الملتبس بضمير صاحب الصفة لفظًا، نحو: زيدٌ حسنٌ وجهُه، أو معنًى، نحو: زيدٌ حسنُ الوجهِ، أي: منه؛ فلا يكون أجنبيًّا من الأول[٢].

إلَّا أنَّه أجاب هذا بأنَّ المعمولَ المرادَ بهذا الشرط هو ما عملت فيه الصفةُ المشبّهة بحق الشبه، أي: شبهها باسم الفاعل؛ لأنَّها تدلُّ على الحدث ومَن قام به، وتُؤنَّث، وتُثنَّى وتُجمع؛ لذا تعملُ في المنصوب على طريق المفعول به، أي: المشبَّه بالمفعول به[٣].

أمَّا عملها في الحال، فكان بما فيها من معنى الفعل، أي: بالحمل على الفعل؛ لما فيها من معنى الفعل، وهو الحدث[٤]، وليس بالشبه باسم الفاعل[٥]، وهذا ما سبقه إليه ابنُ هشام[٦].

تعقيب وترجيح:

الشيخُ خالد الأزهريُّ في فنقلته هذه يرى أنَّه يجوزُ تقدُّم معمول الصفة المشبَّهة عليها، وإن لم يكن سببيًّا مؤخَّرًا، وبناءً عليه فقد أعرب جملة (تحملين) في قول يزيد بن مفرِّغ حالًا تقدَّمت على عاملها (الصفة المشبهة)، موافقًا في ذلك

---

(١) ينظر: المفصل في علم العربية ص١٤٩، والإنصاف ص٥٨٠، واللباب في علل البناء والإعراب٢/١٢٠.

(٢) ينظر: تمهيد القواعد٦/٢٧٨١، وأوضح المسالك٣/٢٤٨.

(٣) ينظر: حاشية الصبان٣/٨.

(٤) ينظر: حاشية الخضري٢/٥٦٧.

(٥) ينظر: التصريح١/٥٩٥.

(٦) ينظر: أوضح المسالك٣/٢٤٩.

ابنَ هشام، وأجاب عن شرط أن يكون المعمول (الحال) سببيًّا حتى يتقدَّم عليها – وهو ما ليس موجودًا هنا– بأنَّ المرادَ بهذا الشرط هو ما عملــت فيــه الصــفة المشبهة بحق شبهها باسم الفاعل، وأمَّا عملها في الحال فكان بالحمل على الفعل؛ لما فيها من معناه، وهو الحدث، وما ذكره الشيخ خالد الأزهري في هذه الفنقلــة سبقه إليه ابن هشام.

الفنقلة الثانية: زيادة (مِن)

قال الشيخ خالد الأزهريُّ: « فإن قلتَ: إذا كانت (مِن) تفيد التنصيص فكيف تكونُ زائدةً؟ أُجيب بأنَّ المرادَ من زيادتها كونها تأتي في موضعٍ يطلبه العاملُ بدونها، فتصير مقحمةً بين طالبٍ ومطلوبٍ، وإن كان سقوطها مخلًّا بالمعنى المراد، كما قالوا في (لا): إنَّها زائدةٌ في قولهم: (جئت بلا زادٍ) مع أنَّ سقوطها يخلُّ بالمعنى » (١).

دراسة الفنقلة:

الفنقلةُ التي افترضها الشيخُ خالد الأزهريُّ هنا خاصةٌ بالاعتراض على زيادة (مِن) مع إفادتها التنصيصَ على العموم أو التأكيد، فقد ذكر أنَّ مجيءَ (مِن) زائدةً ليس معناه أنَّه لا قيمةَ لها في الكلام، وإنَّما معناه أنَّها لو سقطتْ لم يختل معنى الكلام من حيث الإسناد، أي: تبقى صورةُ الجملة بحالها، كما أنَّها تضيفُ معنًى زائدًا لا يحصلُ بدونها.

وقد سبقه في محتوى فنقلته هذه: شمس الدين الكيشي(٢)، وابن القواس(٣).

كما يُفهم من الأمثلة التي ذكرها الشيخ خالد أنَّ (مِن) لا تُزادُ في الكلامِ مطلقًا، وإنَّما يُشترطُ في زيادتِها شرطان: أن تُسبقَ بنفيٍ، أو شبهِه، وأن يكونَ مجرورُها نكرةً، وهذا هو مذهبُ سيبويه وجمهورِ البصريين(٤).

وقد نظَّر الشيخ لمحتوى فنقلته هذه بزيادة (لا) في قولهم: (جئتُ بلا زادٍ) مع أنَّها لو سقطت لاختلَّ المعنى؛ إذ يفوت بسقوطها معنى النفي.

---

(١) التصريح ١/٦٣٩.

(٢) ينظر: الإرشاد إلى علم الإعراب ص٣٠٦ .

(٣) ينظر: شرح الكافية له ص٦٠٣ ، ٦٠٤ .

(٤) ينظر: الكتاب ١/٣٨١ ، ٤/٢٢٥، والمقتضب ٤/١٣٧ ، ٤٢٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٤٨٤، والجنى الداني ص٣١٧ ، وشرح الألفية لابن عقيل ٣/١٣ ، والتصريح ١/٦٣٩.

إلَّا أنَّ المراديَّ يرى أنَّ (لا) زائدةٌ من جهة اللفظ؛ لوصول عمل مـا قبلهـا إلى ما بعدها، وليست زائدةً من جهة المعنى؛ لأنَّها تفيد النفي(١).

وقد حُكي عن الكوفيين: أنَّ (لا) في: (جئت بلا زادٍ) اسمٌ بمعنـى (غيـر)؛ لدخول حرف الجر عليها، كما جُعلت (عن) و(على) اسمين، إذا دخل عليهما حرف الجر، إلَّا أنَّه رُدَّ ذلك بأنَّ (عن) و(على) لم تثبـت لهمـا الزيـادة؛ فلـذلك حُكـم باسميتهما، أمَّا (لا) فقد ثبتت لها الزيادة(٢).

تعقيب وترجيح:

الشيخُ خالد الأزهريُّ في فنقلته هذه يرى أنَّ مجيءَ (مِن) زائدةً ليس معناه أنَّه لا قيمةَ لها في الكلام، وإنَّما معناه أنَّها لو سقطتْ لم يختل معنى الكـلام مـن حيث الإسناد، وهو مسبوقٌ في محتوى فنقلته هذه بما ذكـره: شـمس الـدين الكيشي، وابن القواس.

كما أنَّه وافق مذهبَ البصريين الذين يشترطون في زيادة (مِن): أن تُسـبقَ بنفيٍ، أو شبهِه، وأن يكونَ مجرورُها نكرةً، وهذا هو الراجح؛ لما ذكره الشـاطبيُّ من أنَّ السماعَ قضى أنَّ (مِن) تختصُّ زيادتُها بالنفي؛ إذْ لمْ تأتِ في الإيجابِ إلَّـا نادرًا، ولا يصحُّ أن يُقضَى بالقياسِ حتى يتبيَّنَ من الاستقراءِ القصدُ إليها بكثـرةِ مجيئها في الكلامِ، وإذا لمْ يكنْ ذلك فيجبُ الوقوفُ مع السماعِ ؛ حتـى لا نـدَّعِي على لغةِ العربِ ما لا نعرفُ(٣)، كما أنَّ ما ورد من شواهدَ ظاهرها أنَّ (مِن) زيدت فيها بدون شروطٍ – رَدَّه البصريون؛ فقد ذكر الشـاطبيُّ أنَّهـا تحتمـلُ الزيـادةَ وغيرها(٤)، والدليلُ متى تطرَّقَ إليه الاحتمالُ كساه ثـوبَ الإجمـالِ، فسـقط بـه الاستدلالُ.

---

(١) ينظر: الجنى الداني ص٣٠٠ .

(٢) ينظر: الجنى الداني ص٣٠١، ومغني اللبيب٣/٣١٦.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية٣/٥٩٩.

(٤) ينظر: السابق٣/٦٠٢.

المبحث الرابع: أبواب متفرقة

الفنقلة الأولى: عموم النكرة في سياق الإثبات

قال الشيخ خالد الأزهريُّ -في حديثه عن مجيء أفعل التفضيل مضافًا إلى نكرة-: « فإن قلتَ: النكرة في سياق الإثبات لا تعمُّ، فمن أين جاء العمومُ؟ قلتُ: أُجيب عنه بأنَّ العمومَ فيه باعتبار أصله؛ إذ أصلُ (زيدٌ أفضلُ رجلٍ): زيدٌ أفضلُ الناسِ إذا عُدُّوا رجلًا رجلًا؛ ولذلك صحَّت الإضافةُ؛ لأنَّ أفعل لا يُضافُ إلَّا لما هو بعضه » (١).

دراسة الفنقلة:

الفنقلةُ التي افترضها الشيخُ خالد الأزهريُّ هنا خاصةٌ بعموم النكرة في سياق الإثبات، فقد ذكر أنَّ العمومَ في (زيدٌ أفضلُ رجلٍ) كان باعتبار الأصل؛ معلِّلًا ذلك بأنَّها كانت في سياق الإثبات، وليست في سياق النفي، مكتفيًا بما ذكره من (أفعل) لا يُضافُ إلَّا لما هو بعضه.

إلَّا أنَّه لو يُوضِّح اعتبار الأصل في المثال الذي ذكره، وقد وضَّحه الصبان بقوله: «(زيدٌ أفضلُ رجلٍ)، أصله: (زيدٌ أفضلُ من كلِّ رجلٍ)؛ فحُذف (من كلّ)؛ اختصارًا، وأُضيف (أفعل) إلى (رجل)، وجاز كونه مفردًا مع كون (أفعل) بعضَ ما يُضاف إليه؛ فالأصل أن يكون جمعًا لفهم المعنى، وعدم التباس المراد. ووجب تنكيره؛ لأنَّ القاعدةَ أنَّ كلَّ مفردٍ وقع موقعَ الجمع لا يكونُ إلَّا نكرةً؛ فإن جئتَ بـ(أل) رجعتَ إلى الجمع، وإن جمعتَ أدخلتَ (أل) » (٢).

والشيخُ خالد الأزهري مسبوقٌ في تقديره بالشاطبي، الذي تحدث عن أفعل التفضيل المضاف إلى نكرة، وذكر أنَّه على قسمين، أحدهما: أن يُضاف إلى نكرة مطابقة للموصوف الذي يتصف بمعنى أفعل التفضيل، وذلك لا يكونُ إلَّا مع كون

---

(١) التصريح٢/١٠١.

(٢) حاشية الصبان٣/٦٨.

المضاف إليه جامدًا، نحو: (زيدٌ أفضلُ رجلٍ)، والمعنى المـراد تفضـيل صـاحب (أفعل) على جنس المضاف إليه واحدًا واحدًا إن كان المضاف إليه مفردًا، كما في هذا المثال، والتقدير: (زيدٌ أفضلُ الناسِ إذا فُضِّلوا رجلًا رجلًا) [1].

جديرٌ بالذكر: أنَّ الشيخَ الأزهريَّ لم يتعرَّض لعِلَّة عموم النكرة فـي النفـي دون الإثبات.

هذا، وقد ذكر السيرافي عِلَّةَ عموم النكرة في النفي دون الإثبات: أنَّ النفيَ قد يصحُّ لأشياءَ متضادةٍ في حالٍ واحدةٍ، ولا يصحُّ إيجابها، فيصح أن يُقال: (ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٍ)، إذا كان مضطجعًا، أو ساجدًا، أو راكعًا، فيُنفَى القيامُ والقعودُ معًا، ولا يصحُّ أن يُقال: (هو قائمٌ قاعدٌ)، وكذا يصح أن يُقال: (زيدٌ ليس في الدار ولا في المسجد)، إذا كان في مكانٍ آخر غيرهما، ولا يصح أن يُقال: هو في الدار والمسجد[2].

تعقيب وترجيح:

الشيخُ خالد الأزهريُّ في فنقلته هذه يرى أنَّ العمومَ في (زيدٌ أفضلُ رجـلٍ) كان باعتبار الأصل؛ معلِّلًا ذلك بأنَّها كانت في سياق الإثبات، وليست فـي سـياق النفي، مكتفيًا بما ذكره من أنَّ (أفعل) لا يُضافُ إلَّا لما هو بعضه. إلَّـا أنَّـه لـم يُوضِّح اعتبار الأصل في المثال الذي ذكره، ووضَّحه الصبان، كما أنَّه لم يتعرَّض لعِلَّة عموم النكرة في النفي دون الإثبات، وهو تابعٌ في محتوى فنقلته هـذه لمـا ذكره الشاطبي في شرحه لألفية ابن مالك.

(١) ينظر: المقاصد الشافية ٤/٥٨٦ ، ٥٨٧.

(٢) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي١/٣١٨، والنكت في تفسير الكتاب١/٢٨٠.

الفنقلة الثانية: مجيء اسم المعنى نعتاً للذات

قال الشيخ خالد الأزهريُّ -في حديثه عن مجيء أفعل التفضيل مضافًا إلى نكرة-: « فإن قلتَ: كيف صحَّ أن يكونَ اسمُ المعنى نعتًا للذات؟ قلتُ: صحَّ ذلك عند الكوفيين على التأويل بالمشتق ... ويدلُّ لهم ما جاء من ذلك مضافًا إضافةً غير معنويةٍ، نحو: (مررتُ برجلٍ هَدّك[1] وشَرْعِك[2] وحَسْبِك)، فدلَّ على لحظ معنى الصفة ... وعند البصريين: على تقدير مضاف، أي: ذو كذا؛ ولهذا التزم إفراده وتذكيره، كما يلتزمان لو صُرِّح بـ(ذو) وفروعه ... وقيل: لا تأويلَ ولا حذفَ مضاف، بل على جعل العين نفس المعنى مبالغةً مجازًا وادعاءً. وإنَّما التزم إفراده وتذكيره على القول الأول والأخير؛ لأنَّ المصدرَ من حيث هو مصدرٌ لا يُثنَّى ولا يُجمعُ ولا يُؤنَّثُ، فأجروه على أصله، وأمَّا قول العرب: رجلٌ ضيفٌ، ورجالٌ أضيافٌ وضيوفٌ وضِيفانٌ، وامرأة ضيفةٌ، فقليلٌ »[3].

دراسة الفنقلة:

الفنقلةُ التي افترضها الشيخُ خالد الأزهريُّ هنا خاصَّةٌ بمجيء اسم المعنى نعتًا للذات، وهو على خلاف الأصل؛ لأنَّ المصدرَ اسمٌ دالٌّ على المعنى، وهو الحدث، ولا دلالةَ له على صاحبه، وهو الذات[4]؛ ولهذا ذهب البصريون والكوفيون إلى تأويل ما ظاهره مجيء اسم المعنى نعتًا للذات، وقد ذكر الشيخ خالد الأزهري التوجيهين:

---

(١) هدّك: من معنى القوة والجلادة، والهَدّ -بفتح الهاء: وصف للرجل القوي، وبكسر الهاء: وصف بالضعف.

(٢) شرعك: من الأمر الذي تشرع فيه وتطلبه وتخوض فيه.

(٣) التصريح٢/١١٨.

(٤) ينظر: شرح الألفية لابن عقيل٣/٢٠١، وشرح الألفية للمكودي ص١٩٣ .

الأول- توجيه الكوفيين: أن يُجعلَ المصدرُ في تأويل الوصف المشتق، فيقال في (هذا رجلٌ عدلٌ): (هذا رجلٌ عادلٌ) [١].

واستدلَّ الشيخ خالد لتوجيههم بنحو: (مررتُ برجلٍ هَدِّك وشَرْعِك وحَسْبِك)، فقد وقع المصدرُ نعتًا للنكرة مع إضافته لمعرفة[٢]؛ فهو وإن كان مصدرًا، فهو في معنى اسم الفاعل بمعنى الحال، وإضافةُ اسم الفاعل إذا كان للحال أو الاستقبال لا تُفيد التعريفَ [٣].

الثاني- توجيه البصريين: أن يكونَ الكلامُ علي تقدير مضافٍ محذوفٍ، فيقال في (هذا رجلٌ عدلٌ): (هذا رجلٌ ذو عدلٍ)؛ وذلك لأنَّ المصدرَ من حيث هو مصدرٌ لا يُثنَّى، ولا يُجمعُ، ولا يُؤنَّثُ، فأجرَوه على أصله؛ للتنبيه على أنَّ حقَّه ألَّا يُنعتَ به لجموده، وأنَّهم توسَّعوا فيه بالتأويل والحذف[٤].

ثم ذكر الشيخ خالد الأزهري توجيهًا ثالثًا- وهو أن تُجعلَ العينُ نفس المعنى مبالغةً مجازًا وادِّعاءً[٥]؛ فإنَّ من مذاهب العرب في المبالغة إعطاءَ الأعيانِ حكمَ المصادر، وإعطاءَ المصادرِ حكمَ الأعيان إذا فهم المعنى، ومن ذلك مجيء اسم المعنى نعتًا للذات[٦].

ثم ذكر أنَّهم التزموا إفراده وتذكيره على الأصل؛ لذا فقد حكم على قول العرب: (رجلٌ ضيفٌ، ورجالٌ أضيافٌ وضيوفٌ وضِيفانٌ، وامرأة ضيفةٌ) بأنَّه قليلٌ.

إلَّا أنَّ هذا الحكمَ ليس على الإطلاق؛ لأنَّ المصدرَ إذا كثر الوصفُ به فإنَّه حينئذٍ يجوزُ أن يُثنَّى ويُجمعَ ويؤنَّثَ، كما في قول العرب السابق؛ لأنَّهم أجروه

---

(١) ينظر: أوضح المسالك٣/٣١٢.

(٢) ينظر: التصريح٢/١١٨.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش٢/٢٣٨.

(٤) ينظر: أوضح المسالك٣/٣١٢، والتصريح٢/١١٨.

(٥) ينظر: شرح الألفية لابن عقيل٣/٢٠١، وحاشية الخضري٢/٦٠٤.

(٦) ينظر: أمالي ابن الشجري١/١٠٤.

مجرى الصفات، أمَّا إذا لم يكثر الوصفُ به فإنَّه يكون مفردًا على كل حالٍ؛ لأنَّه يدلُّ بلفظه على القليل والكثير كأسماء الأجناس(١).

تعقيب وترجيح:

الشيخُ خالد الأزهريُّ في فنقلته هذه ذكر توجيهاتِ النحويين في مجيء اسم المعنى نعتًا للذات، معلِّلًا لكلِّ توجيهٍ، إلَّا أنَّه لم يُرجِّح توجيهًا معيَّنًا، ثم ذكر أنَّهم التزموا إفراده وتذكيره على الأصل؛ لذا فقد حكم على قول العرب: (رجلٌ ضيفٌ، ورجالٌ أضيافٌ وضيوفٌ وضِيفانٌ، وامرأة ضيفةٌ) بأنَّه قليلٌ، إلَّا أنَّني أرى أنَّ حكمه هذا لا ينبغي أن يكون على الإطلاق؛ لما سبق بيانه.

(١) ينظر: إسفار الفصيح١/٢٠٧، ٥٦٤، ٥٦٥، وشرح المفصل لابن يعيش٢/٢٣٨.

الفنقلة الثالثة: نداء ما فيه (أل)

قال الشيخ خالد الأزهريُّ –في حديثه عن الصور التي يجوز فيها نداء مـا فيه (أل)–:« فإن قلتَ: لمَ قال سيبويه فيمن سُمِّي بـ(الذي قام) إنَّه لا يُنادى، مع أنَّه –أيضًا– محكيٌّ؛ لأنَّه قد عمل بعضُه في بعض كما في الجملة؟

قلتُ: الفرق بينهما أنَّ (الذي قام) محكيٌّ بحالته التي ثبتت له قبل التسمية، وهو قبلها لا يُنادَى؛ لوجود (أل)؛ وذلك لمانعٍ باقٍ، ونحو: المنطلقُ زيـدٌ، لـيس المانع من ندائه قبل التسمية وجود (أل) بل كونه جملةً، وذلـك المـانع قـد زال بالتسمية.

فإن قلتَ: المانع شيئان: الجملة و(أل) فإذا زال أحدهما بقي الآخر. قلتُ: لو صحَّ هذا امتنع نداؤه، وأنت تُسلِّم الجواز، وإذا ثبت الجواز توجَّه أنَّ المنادى هو المجموعُ، و(أل) ليست داخلةً على المجموع، بل على جزء الاسم، فأشبه ما لـو سميت بقولك: عبدُنا المنطلقُ. وأمَّا (الذي) وصلته فإنَّما يُحكَى حكاية المفردات لا حكاية الجمل، فالمنادى إنَّما هو (الذي) دون صلته، والإعراب، يقدَّر فـي آخـر (الذي)، ولهذا إذا سميت بـ(أيِّهم ضربتَه) و(أي) موصولة، لم تحكِ إعراب الرفع في (أي) بل تعربها بحسب العوامل، فتقول: رأيتُ أيَّهم ضربتَه، ومـررتُ بـأيِّهم ضربتَه »[1].

دراسة الفنقلة:

عرض الشيخُ خالد الأزهريُّ فنقلتين في موضع فنقلةٍ واحدةٍ:

الأولى: عن منع سيبويه نداءَ الاسم الموصول المسمَّى به المبدوء بـ(أل) مع أنَّه أجاز نداء الجمل المحكية المبدوءة بـ(أل)، نحو: (المنطلقُ زيدٌ)[2].

---

(١) التصريح٢/٢٢٥.

(٢) ينظر: الكتاب٣/٣٣٣.

وقد أجاب الشيخُ خالد الأزهري عن هذا بأنَّ الفرقَ بينهما أنَّ الاسمَ الموصولَ محكيٌّ بحالته التي ثبتت له قبل التسمية، وهو قبلها لا يُنادَى؛ لوجود (أل)؛ وذلك لمانعٍ باقٍ، أمَّا الجملة المحكية المبدوءة بـ(أل) نحو: (المنطلقُ زيدٌ)، فليس المانع من ندائه قبل التسمية وجود (أل)، بل كونه جملةً، وذلك المانع قد زال بالتسمية [١].

ومحتوى الفنقلة الأولى التي افترضها الشيخ خالد سبقه إليه أبو حيان، فقد ذكر أنَّ سيبويه فرَّق بين أن يُسمَّى بـ(الرجلُ منطلقٌ)، فأجاز نداءَه؛ لأنَّه حكايةٌ، وبين (الذي رأيت)؛ لأنَّه عنده اسمٌ واحدٌ؛ فلا يجوزُ نداؤه، كما لا يُنادى الحارث[٢].

هذا، وقد أجاز المبردُ نداءَ الاسم الموصول المسمَّى به المبدوء بـ(أل)؛ قياسًا على الجمل المحكية [٣]، وصحَّحه ابنُ مالك، حيث قال: « وهو قياسٌ صحيحٌ» [٤].

أمَّا الفنقلةُ الثانيةُ، فكان متعلِّقًا بأنَّ المانعَ من نداء الجمل المحكية المبدوءة بـ(أل) شيئان: الجملة، و(أل) فإذا زال أحدهما بقي الآخر.

وقد أجاب -أيضًا- الشيخُ خالد الأزهري عن هذا بأنَّ المانعَ لو كان شيئين لامتنع نداؤه، إلَّا أنَّه لمَّا كان جواز ندائه مسلَّمًا به، توجَّه أنَّ المنادى هو المجموعُ، و(أل) ليست داخلةً على المجموع، بل على جزء الاسم، فأشبه ما لو سميت بقولك: عبدُنا المنطلقُ.

---

(١) ينظر: التصريح٢/٢٢٥.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل١٣/٢٨١.

(٣) ينظر: المقتضب٤/٢٤١.

(٤) شرح التسهيل لـه٣/٣٩٨.

وأمَّا (الذي) وصلته فإنَّما يُحكَى حكاية المفردات لا حكاية الجمل، فالمنـــادى إنَّما هو (الذي) دون صلته؛ فلا يجوز فيه النداء[1].

تعقيب وترجيح:

عرض الشيخُ خالد الأزهريُّ فنقلتين في موضع فنقلةٍ واحدةٍ:

فقد وافق في الفنقلة الأولى سيبويه في: منعه نداءَ الاسم الموصول المسمَّى به المبدوء بـــ(أل)، وإجازته نداءَ الجمل المحكيـــة المبـــدوءة بـــــ(أل)، نحـــو: (المنطلقُ زيدٌ)، وهذا هو الراجح.

أمَّا في الفنقلة الثانية، فقد أجاب عن الاعتراض على نداء الجمل المحكية.

(١) ينظر: التصريح٢/٢٢٥.

الخاتمة

الحمدُ للهِ الذي بنعمته تَتِمُّ الصالحاتُ، وبفضله تُرفَعُ الدرجاتُ، وبجوده تَكمُلُ الغاياتُ، والصلاةُ والسلامُ على سيِّد الساداتِ، وعلى آلِهِ وأصحابِه الثِّقَـات، ذَوِي المَكْرُمَات. وبعد،،،،،،،،،،

فقد تمَّ البحثُ بعونِ اللهِ وتوفيقِهِ، وقد بذلتُ فيه قُصارَى جهدي، ولمْ أدخـرْ وُسْعًا، وشمَّرتُ عن ساعدِ الجدِّ؛ حتى يكونَ على الوجهِ المرضيِّ، وكان من أهـمِّ نتائجه ما يأتي:

أولًا- بلغ عددُ الفنقلات النحوية في كتاب (التصريح) أربع عشرة فنقلةً.

ثانيـًا- كان الشيخُ خالد الأزهريُّ -أحيانًا- يعرض فنقلتين نحويتين فـي موضـع فنقلةٍ واحدةٍ.

ثالثًا- أَظهرَ البحثُ مكانةَ الشيخ خالد الأزهريِّ العلميَّةَ، فقد كان نحويًّـا مُتضـلِّعًا بأحكامِ العربيةِ، ولا عجبَ في ذلك؛ فقد تلمذ لجمعٍ من علماء الأزهر الشريف.

رابعًا- لمْ يكنِ الشيخ خالد الأزهريُّ عارضًا لخلافاتِ النحويين، نـاقلاً لآرائهـم -فحَسْب- دون تدخُّلٍ منه، وإنَّما كانت له بصمةٌ واضحةٌ ظهـرت مـن خـلال الفنقلات التي ذكرها.

خامسًا- أَظهرَ البحثُ أنَّ كثيرًا من هذه الفنقلاتِ لم تكن من اجتهاد الشـيخ خالـد الشخصي، وإنَّما كان تابعًا لغيره من النحويين السابقين.

سادسًا- وافق الباحثُ الشيخَ خالدًا الأزهريَّ في أغلب فنقلاته، وخالفه في بعضها.

وبعد: فهذا عَمَلٌ متواضعٌ بذلتُ فيه قُصارَى جهدي، واللهَ أسألُ أن يجعلـه خالصًا لوجهه الكريم، وأن يحظى بالرضا والقبول، إنَّه وليُّ ذلك والقـادرُ عليـه، وآخرُ دعوانا أنِ الحمدُ للهِ ربِّ العالمين.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

الباحث

ثبت المصادر والمراجع

أولًا- القرآن الكريم: ﴿تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾.

ثانيًا- المراجع:

١- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبد اللطيف الزبيدي، تح: د/طارق الجنابي، ط:١، ١٤٠٧ه - ١٩٨٧م، عالم الكتب -بيروت- لبنان-.

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تح: د/رجب عثمان محمد، ط:١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

٣- الإرشاد إلى علم الإعراب لشمس الدين الكيشي، تح: د/عبد الله الحسيني البركاتي، د/محسن سالم العميري، ط: مركز إحياء التراث الإسلامي.

٤- أسرار العربية للإمام أبي البركات الأنباري، تح: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.

٥- إسفار الفصيح لأبي سهل الهروي، تح: د/أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، ط: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة،١٤٢٠هـ.

٦- الأعلام لخير الدين الزركلي، الناشر: دار العلم للملايين، ط: ١٥، مايو٢٠٠٢م.

٧- أمالي ابن الشجري، تح: د/محمود محمد الطناحي، ط: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط:١، ١٤١٣ه - ١٩٩٢م.

٨- أمالي السهيلي، تح: محمد إبراهيم البنا، ط: مطبعة السعادة.

٩- الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب، للربعي الموصلي، تح: د/حاتم صالح الضامن، ط:٢، ١٤٠٥ه- ١٩٨٥م، مؤسسة الرسالة - بيروت.

١٠- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري، تح: د/جودة مبروك، راجعه: د/رمضان عبد التواب، ط:١، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

١١- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب: (عُدَّة السالك إلى تحقيق أوضح) المسالك لمحمد محي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية -صيدا- بيروت.

١٢- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، ط:١، ١٤١٣ه - ١٩٩٣م، دار الكتب العلمية -بيروت- لبنان-.
١٣- البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع، تح: د/عيَّاد بن عيد الثبيتي، ط:١، ١٤٠٧ه - ١٩٨٦م، دار الغرب الإسلامي.
١٤- التبيان في إعراب القرآن للعكبري، تح: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه.
١٥- تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم، لعبد الرزاق بن فراج الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط:١، ١٤٢٢ه - ٢٠٠٢م.
١٦- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي، تح: أ.د/حسن هنداوي، ط:١، ١٤٢٠ه - ٢٠٠٠م، دار القلم - دمشق-.
١٧- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد في النحو لابن مالك، تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ط: ١٣٨٧ه - ١٩٦٧م.
١٨- التصريح بمضمون التوضيح في النحو للشيخ خالد الأزهري، تح: محمد باسل عيون السود، ط:١، ١٤٢١ه - ٢٠٠٠م، دار الكتب العلمية -بيروت- (طبعة البحث المعتمدة).
١٩- التصريح بمضمون التوضيح في النحو للشيخ خالد الأزهري، تح: د/عبد الفتاح بحيري إبراهيم، ط:١، ١٤١٣ه - ١٩٩٢م، الزهراء للإعلام العربي.
٢٠- التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي، تح: د/عوض بن حمد القوزي، ط:١، ١٤١٠ه - ١٩٩٠م، مطبعة الأمانة -القاهرة-.
٢١- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني، تح: د/محمد بن عبد الرحمن مفدى.
٢٢- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، تح: أ.د/علي محمد فاخر، وآخرين، ط:١، ١٤٢٨ه - ٢٠٠٧م، دار السلام -القاهرة-.
٢٣- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تح: أ.د/عبد الرحمن علي سليمان، ط:١، ١٤٢٢ه - ٢٠٠١م، دار الفكر العربي.

٢٣- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تح: د/فخر الدين قباوة، وأ/محمد نديم فاضل، ط: ١، ١٤١٣ه - ١٩٩٢م، دار الكتب العلمية -بيروت-.
٢٥- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط وتصحيح: يوسف البقاعي، ط:١، ١٤٢٤ه - ٢٠٠٣م، دار الفكر -بيروت-.
٢٦- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، تح: طه عبد الرؤوف سعد، ط: المكتبة التوفيقية - القاهرة-.
٢٧- الخصائص لابن جني، تح: محمد علي النجار، ط: المكتبة العلمية.
٢٨- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تح: د/أحمد محمد الخراط، ط: دار القلم - دمشق-.
٢٩- دروس التصريف، تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد، ط: ١٤١٦ه - ١٩٩٥م، المكتبة العصرية - صيدا - بيروت.
٣٠- ديوان يزيد بن مفرِّغ الحميري، جمعه وحقَّقه: د/عبد القدوس أبو صالح، ط:٢، ١٤٠٢ه - ١٩٨٢م، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.
٣١- ذيل وفيات الأعيان المسمَّى درة الحجال في أسماء الرجال، لأبي العباس أحمد بن محمد المكناسي الشهير بابن القاضي، تح: محمد الأحمدي أبو النور، الناشر: دار التراث -القاهرة-، المكتبة العتيقة - تونس-.
٣٢- شذرات الذهب في أخبار مَن ذهب لابن العماد، تح: عبد القادر الأرناؤوط، محمود الأرناؤوط، ط:١، ١٤٠٦ه - ١٩٨٦م، دار ابن كثير - دمشق-.
٣٣- شرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبي علي الفارسي، تح: د/محمود محمد الطناحي، ط:١، ١٤٠٨ه - ١٩٨٨م، مكتبة الخانجي بالقاهرة.
٣٤- شرح الألفية لابن عقيل، ومعه كتاب: (منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل) لمحمد محي الدين عبد الحميد، ط:٢٠، ١٤٠٠ه-١٩٨٠م، دار التراث - القاهرة.
٣٥- شرح الألفية للمكودي، ضبطه وخرَّجَ آياتِه وشواهدَه الشعرية: إبراهيم شمس الدين، ط:١، ١٤١٧ه - ١٩٩٦م، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان-.

٣٦- شرح ألفية ابن معطي لابن القواس، تح: د/علي موسى الشـــوملي، ط:١، ١٤٠٥ه - ١٩٨٥م، مكتبة الخريجي - الرياض-.
٣٧- شرح التسهيل لابن مالك، تح: د/عبد الـــرحمن الســـيد، د/محمـــد بـــدوي المختون، ط:١، ١٤١٠ه- ١٩٩٠م، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع.
٣٨- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، تح: د/صاحب أبو جناح.
٣٩- شرح شذور الذهب لابن هشام، ومعه كتاب: (منتهى الأرب بتحقيق شـــرح شذور الذهب) لمحمد محي الدين عبد الحميد، ط: دار الطلائع - القاهرة-.
٤٠- شرح شذور الذهب للجوجري، تح: د/نواف بـــن جـــزاء الحـــارثي، ط:١، ١٤٢٤ه - ٢٠٠٤م، مكتبة الملك فهد الوطنية.
٤١- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري، ومعه كتـــاب: (ســـبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى) لمحمد محيي الـــدين عبـــد الحميـــد، ط:١١، ١٣٨٣ه - ١٩٦٣م، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى.
٤٢- شرح كافية ابن الحاجب للرضي، تصحيح وتعليق: يوسف حســـن عمـــر، ط:٢، ١٩٩٦م، منشورات جامعة قاريونس - بنغازي-.
٤٣- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تح: د/عبد المنعم أحمـــد هريـــدي، ط:١، ١٤٠٢ه- ١٩٨٢م، دار المأمون للتراث.
٤٤- شرح كتاب سيبويه للسيرافي، تح: أحمد حسن مهدلي، علي ســـيد علـــي، ط:١، ١٤٢٩ه - ٢٠٠٨م، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان-.
٤٥- شرح المفصل لابن يعيش، تح: د/إميل بـــديع يعقـــوب، ط:١، ١٤٢٢ه - ٢٠٠١م، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان-.
٤٦- شواذ القراءات للكرماني، تح: د/شمران العجلي، ط: مؤسســـة الـــبلاغ - بيروت-.
٤٧- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامهـــا لابـــن فارس، علّقَ عليه ووضع حواشيَه: أحمد حسن بسج، ط:١٩٩٧م، دار الكتـــب العلمية بيروت.
٤٨- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع لشمس الدين الســـخاوي، ط: دار مكتبـــة الحياة -بيروت-.

٤٩- فقه اللغة: مفهومه – موضوعاته – قضاياه ، لمحمد بن إبـراهيم الحمـد، ط:١، ١٤٢٦ه – ٢٠٠٥م، دار ابن خزيمة، الرياض – السعودية.
٥٠- الكتاب لسيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون، ط:٤، ١٤٢٥ه – ٢٠٠٤م، مكتبة الخانجي بالقاهرة.
٥١- الكشاف للزمخشري، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، وآخرين، ط:١، ١٤١٨ه- ١٩٩٨م، مكتبة العبيكان.
٥٢- الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، للشيخ نجم الدين الغَـزّي، وضـع حواشيه: خليل المنصور، ط:١، ١٤١٨ه – ١٩٩٧م، دار الكتـب العلميـة – بيروت- لبنان.
٥٣- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، تح: غازي مختار طليمات، ط:١، ١٤١٦ه- ١٩٩٥م، دار الفكر – دمشق-.
٥٤- لسان العرب لابن منظور، ط: دار صادر – بيروت-.
٥٥- متعة الأذهان من التمتع بالإقران بين تراجم الشيوخ والأقران، تأليف: ابـن طولون الصالحي الحنفي، وابن المبرد الحنبلي، انتقاء: ابن الملا الحصـكيفي، تح: صلاح الدين خليل الشيباني، دار صادر – بيروت.
٥٦- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، ط: مكتبة المتنبي- القاهرة-.
٥٧- المدارس النحوية للدكتور/شوقي ضيف، ط:٧، الناشـر: دار المعـارف – القاهرة-.
٥٨- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تح: د/محمد كامل بركـات، ط:١، ١٤٠٢ه- ١٩٨٢م، دار الفكر – دمشق-.
٥٩- معجم البلدان لياقوت الحمـوي، ط: دار صـادر – بيـروت- ١٣٩٧ه – ١٩٧٧م.
٦٠- معجم المؤلفين – تراجم مُصَنِّفِي الكتب العربية – لعمر رضا كحالة، ط:١، ١٤١٤ه- ١٩٩٣م، مؤسسة الرسالة – بيروت-.
٦١- معجم المطبوعات العربية والمعربة، ليوسف بن إليان بن موسى سركيس، الناشر: مطبعة سركيس بمصر ١٣٤٦ هـ – ١٩٢٨م.

٦٢- معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
٦٣- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، تح: د/عبد اللطيف محمد الخطيب، ط:١، ١٤٢١ه - ٢٠٠٠م، المجلس الوطني للثقافة بالكويت.
٦٤- المفَصَّل في علم العربية للزمخشري، ط:٢، دار الجيل - بيروت.
٦٥- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، تح: د/عبد الرحمن بن سليمان وآخرين، ط:١، ١٤٢٨ه - ٢٠٠٧م، جامعة أم القرى.
٦٦- المقتضب للمبرد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، ط:٢، ١٣٩٩ه - ١٩٧٩م، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة-.
٦٧- المقرب لابن عصفور، تح: أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري، ط:١، ١٣٩٢ه - ١٩٧٢م.
٦٨- نتائج الفكر في النحو للسهيلي، تح: أ.د/ محمد إبراهيم البنا، ط:١، ١٤٣٩ه - ٢٠١٨م، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع.
٦٩- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، لأبي حيان الأندلسي، تح: د/عبد المحسن الفتلي، ط:١، ١٤٠٥ه ــ ١٩٨٥م، مؤسسة الرسالة - بيروت-.
٧٠- النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري، تح: أ/رشيد بلحبيب، ط: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - المملكة المغربية، ١٤٢٠ه - ١٩٩٩م.
٧١- هدية العارفين أسماء المؤلِّفين وآثار المصنِّفين، لإسماعيل باشا البغدادي، طُبع بعناية وكالة المعارف الجليلة -استانبول-١٩٥١م، دار إحياء التراث العربي -بيروت- لبنان-.
٧٢- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تح: أحمد شمس الدين، ط:١، ١٤١٨ه - ١٩٩٨م، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان-.

فهرس المحتويات

م	الموضـوع	الصفحة
١-	ملخص	١٦٢٧
٢-	Abstract	١٦٢٨
٣-	المقدمة	١٦٢٩
٤-	التمهيد	١٦٣٢
٥-	المبحث الأول: المرفوعات	١٦٣٨
٦-	المبحث الثاني: المنصوبات	١٦٤٧
٧-	المبحث الثالث: المجرورات	١٦٥٩
٨-	المبحث الرابع: أبواب متفرقة	١٦٦٤
٩-	الخاتمة	١٦٧٢
١٠-	ثبت المصادر والمراجع	١٦٧٣
١١-	فهرس المحتويات	١٦٧٩